الأمم المتحدة

A/C.1/78/PV.2

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **2**

الاثنين، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد باولاوسكاس . . . . . (ليتوانيا)

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

بيانات استهلالية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*):أود أن أرحب ترحيبا حارا بجميع الوفود في هذه الجلسة. وأود أن أرحب ترحيبا حارا بصفة خاصة بسعادة السيد دنيس فرانسيس، رئيس الجمعية العامة، وبوكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو.

بادئ ذي بدء، أود أرحب ترحيبا حارا بالسفير موهان بيريس، ممثل سري لانكا، للطريقة الماهرة والفعالة التي أدار بها أعمال اللجنة الأولى في دورتها السابعة والسبعين. وأود أيضا أن أشيد بالأعضاء الآخرين في المكتب السابق على كل ما بذلوه من عمل شاق لكفالة نجاح الدورة.

وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني، ستبدأ اللجنة الأولى اليوم مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي المحالة إليها – البنود 90 إلى 106 من جدول الأعمال. وقبل المضي قدما، اسمحوا لي أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة.

مرة أخرى، أرحب بالجميع في اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. إنني أتطلع إلى مناقشاتنا وأتوقع أن نتمكن من اتخاذ القرارات اللازمة.

في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة خلال المناقشة الرفيعة المستوى، أوجز الأمين العام أنطونيو غوتيريش الحالة الأمنية العالمية:

”لقد أصبح عالمنا منفلت العقال. وتتصاعد التوترات الجيوسياسية. وتتزايد التحديات العالمية. ونبدو غير قادرين على التكاتف للاستجابة للتحديات.“ (A/78/PV.4، الصفحة 1).

وتابع مشددا بقوة على أهمية تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة:

”وإذا أوفى كل بلد بالتزاماته بموجب الميثاق، فإن الحق في السلام سيكون مكفولا. وعندما تنقض البلدان تلك التعهدات، فإنها تخلق عالما ينعدم فيه الأمن للجميع؛ (المرجع نفسه، الصفحة 2)

”ولننظر إلى المظهر رقم 1 – غزو روسيا لأوكرانيا. لقد أطلقت الحرب، التي تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

والقانون الدولي، العنان لسلسلة متشابكة من الأهوال: إزهاق الأرواح وانتهاك حقوق الإنسان وتمزيق شمل الأسر وإصابة الأطفال بصدمات نفسية وتحطيم الآمال والأحلام.

”ولكن خارج أوكرانيا، فإن للحرب آثارا خطيرة علينا جميعا. فالتهديدات النووية تعرضنا جميعا للخطر.“ (المرجع نفسه، الصفحة 3)

إن حالة الأمن الدولي، من ناحية، وحالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، من ناحية أخرى، مترابطة ومتشابكة بشكل جوهري. ويشكل التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد النظام الدولي القائم على القواعد، والوفاء بالالتزامات والواجبات التعاهدية، مجتمعة، الرد الأكثر مصداقية على الكثير من الشواغل والمشاكل المنهجية التي نواجهها في المجال الواسع لتحديد الأسلحة. ولكن للأسف، ما زلنا بعيدين عن تحقيق ذلك.

ويساورنا قلق عميق لأن النظام العالمي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار قد تعرض في السنوات والأشهر الأخيرة للتحدي والتقويض. لقد شهدنا تعليق معاهدة ستارت الجديدة. وكُسر توافق الآراء الناشئ في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ولا يزال من دواعي القلق بشكل خاص التجاهل المتزايد لقرارات مجلس الأمن، وأن المجلس نفسه أصبح عاجزا عن التصرف عندما يواجه مشاكل الانتشار الملحة. وأكثر ما يقلقنا على الإطلاق هو الإحياء غير المحمود للخطاب النووي غير المسؤول والخطير للغاية الذي اعتقدنا ذات يوم أنه شيء من الماضي.

وفيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالأسلحة النووية، أرى أنه ينبغي لنا أن نمضي بشكل جماعي بحزم وقوة على المسار الذي حددته معاهدة عدم الانتشار، مع الحفاظ على توازن الركائز الأساسية الثلاث، وهي عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. لقد أصبح الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي واستخدام التكنولوجيات الكاسحة الجديدة والناشئة، بما فيها تلك القائمة على الذكاء الاصطناعي، مواضيع ملحة للنقاش الأمني. وتدعو الحاجة إلى سلوك مسؤول من جانب الدول في تلك المجالات، وأرحب بالتقدم المحرز بالفعل حتى الآن.

وفي الأيام والأسابيع التالية، سندرس وننظر في سلامة معاهداتنا واتفاقياتنا وحالة الوفاء بالتزاماتنا وتعهداتنا، وسنناقش أيضا ما يجب عمله تحديدا لتعزيز سلامة منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. وأعول على مشاركة الجميع وتفاعلهم وتعاونهم بهمة.

أدعو الآن رئيس الجمعية العامة إلى مخاطبة اللجنة.

السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو)، رئيس الجمعية العامة (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن استهل كلمتي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم المستحق لتوجيه اللجنة الأولى من خلال برنامج عملها في الدورة الثامنة والسبعين. ونتطلع، أنا وأعضاء مكتبي، إلى العمل عن كثب مع اللجنة خلال هذه الدورة لضمان أن نعالج معا بعضا من أكثر الشواغل إلحاحا في عصرنا. إنه لشرف عظيم لي حقا أن أكون هنا هذا الصباح لمخاطبة اللجنة الأولى. فعملها يدعم إحدى الركائز الأساسية للأمم المتحدة، وهو أمر بالغ الأهمية في سعينا المشترك لتحقيق السلام والازدهار.

إن السلام والازدهار من بين الركائز الأربع التي اخترتها لموضوع الدورة الثامنة والسبعين. ولم يكن الأسبوع الرفيع المستوى الذي اختتم لتوه أكثر الأسابيع ازدحاما في الذاكرة الحديثة فحسب، بل إنه شهد أيضا مشاركة مثيرة للإعجاب من جانب الحكومات على أعلى مستوى. وتلك المشاركة بالغة الأهمية لاستعادة وتعزيز نظام متعدد الأطراف تقوده المنظمة ويرتكز على ميثاق الأمم المتحدة. لكننا ندرك أيضا أن الأسبوع الرفيع المستوى والدورة الثامنة والسبعين يعقدان في ظل أكبر أزمة جيوسياسية شهدناها منذ عقود.

وكما قلت مرارا منذ أن توليت منصبي، فإن الانتهاك المستمر لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، وهي عضو زميل في الأمم المتحدة، يشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة، وذلك بالإضافة إلى التهديدات الأخرى لسلامنا وأمننا، والتي تمتد من أفريقيا إلى الشرق

الأوسط، فضلا عن الحالة في هايتي. وفي الوقت نفسه، يشكل التهديد النووي تهديدا وجوديا حقيقيا يلقي بظلال قاتمة على كل ما نسعى إلى القيام به في الحفاظ على السلام والأمن العالميين. وفي خضم تلك التحديات، تقع على عاتق اللجنة الأولى مسؤولية كبيرة عن كسر الجمود وإعادة جدول أعمال نزع السلاح إلى مساره.

وإذ نبدأ عملنا، أحث جميع الدول الأعضاء على إعادة الالتزام بالحل السلمي للنزاعات، والأهم من ذلك، بعالم خالٍ من الأسلحة النووية. إن زيادة المخزونات النووية اتجاه مقلق للغاية، يحدث جنبا إلى جنب مع تطورات تكنولوجية جعلت الأسلحة النووية أكثر فتكا. نعلم أن هذه الذخائر غير إنسانية على الإطلاق. فالسلاح الذي يمكن أن يمحو البشرية جمعاء ليس مجرد سلاح، إنه حُكم يهدد حياة جميع الكائنات الحية. ولا بد لي من أن أناشد الدول الأعضاء أن تمتنع عن الخطاب التحريضي بشأن استخدام هذه الأسلحة. وبدلا من ذلك، أحث الدول الأعضاء على الوفاء بالوعد الذي تمثله معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

ويجب ألا تتوقف جهودنا للحفاظ على السلام عند ذلك. ونحتاج أيضا إلى مساءلة وتنظيم أقوى بشأن تحديد الأسلحة التقليدية. ويلزم اتخاذ إجراء حازم، بما في ذلك من جانب اللجنة الأولى، للتصدي لإساءة استخدام الأسلحة التقليدية ونقلها وتكديسها بصورة غير مشروعة. والاعتماد المتزايد على الأسلحة الحارقة، رغم الحظر المفروض على استخدامها، يثير القلق بنفس القدر. ويجب معالجة هذه المسائل على نحو مسؤول، وفقا للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وفي الوقت نفسه، تثير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل مخاوف أخلاقية جديدة بشأن الاستعانة بمصادر خارجية – البرمجيات المسلحة – لاتخاذ قرارات تتعلق بالحياة والموت، في حين أن الاستخدام الضار للفضاء الإلكتروني في ازدياد أيضا. وللحد من الهجمات السيبرانية، أحث الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها لتنفيذ الإطار المتفق عليه للسلوك المسؤول للدول.

إن تركيزنا على المساءلة يجب أيضا أن يمتد إلى الفضاء الخارجي واستخدامه المستدام. فالفضاء هو إرثنا المشترك، ويجب استخدامه للأغراض السلمية فقط. ومن الأهمية، كما أوصى أيضا تقرير الأمين العام بشأن خطتنا المشتركة (A/75/982)، أن الاستدامة للجميع يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من جميع الجهود المبذولة. مع ذلك، فإننا نشهد زيادة الحطام المداري، وازدحام السواتل، والاستغلال التجاري للفضاء من خلال استغلال موارده، إلى جانب نشر الأسلحة المضادة للسواتل. وفي الوقت نفسه، ثمة افتقار شديد إلى التنظيم السليم. من الواضح أننا بحاجة إلى قواعد ملزمة قانونا لتنظيم نظامنا الشمسي وأعمق مناطق الكون.

لم تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق هذا العام من الاتفاق على 10 برامج ينبغي للجنة الرئيسية أن تنظر فيها الآن. وأحثكم، الرئيس واللجنة، على أن تدرسوا على وجه الاستعجال البرامج المفتوحة ذات الصلة وأن تتشاطروا استنتاجاتها مع اللجنة الخامسة في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى لهذه اللجنة أن تأخذ مدخلاتها في الاعتبار.

ولا يفوتني أن أختتم كلمتي دون التذكير بأن اللجنة يمكنها، كما فعلت في الماضي، أن ترقى إلى مستوى الحدث. ففي عام 1946، اجتمعت اللجنة الأولى في جهد جماعي من أجل نزع السلاح، تُوِج بتقديم القرار 1 (د-1)، وهو أول قرار اتخذته الجمعية العامة.

ولكي تحافظ اللجنة الأولى على أهميتها وقدراتها الواسعة، يجب عليها، بنفس الروح، أن تتحد وتجدد التزامها بالمصالح المشتركة للبشرية. وأشجع الأعضاء مرة أخرى على اختيار الأولويات المشتركة بدلا من الأجندات الوطنية، والسعي – معا – لإيجاد حلول مشتركة تكسر سلاسل النزاع والتعنّت التي تجعل تنميتنا المستدامة الجماعية رهينة. وهذه حقا حتمية عصرنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على بيانه وعلى التوصيات المقدمة لأعضاء اللجنة الأولى. وأفهم أن عليه أن يغادرنا الآن بسبب ارتباط آخر ملح. وأقدر تقديرا صادقا أنه تمكن من قضاء هذا الوقت معنا وإظهار احترامه لهذه اللجنة الهامة.

ويسرني الآن أن أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، للإدلاء ببيان.

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بخالص التهنئة للسفير باولاوسكاس على انتخابه رئيسا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للسفير موهان بيريس، ممثل سري لانكا، على قيادته القديرة للجنة في دورتها السابعة والسبعين. كما أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم، وأشكرهم على جهودهم المتفانية في الأعمال التحضيرية.

هذا هو العام السابع الذي أخاطب فيه اللجنة الأولى بصفتي الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح. في كل عام، آتي إلى اللجنة معبرة عن مستويات متفاوتة من القلق، ولكن دائما بشعور قوي بالتفاؤل بأن اللجنة يمكنها – بل وينبغي لها – أن تحقق نتائج. في عام 2023، تبدو المخاطر أكبر. وكما قال الأمين العام، فإن التوترات الجيوسياسية تتصاعد. وتتزايد التحديات العالمية. ويتعرض هيكل السلام والأمن لضغوط لم يسبق لها مثيل. وفي الوقت نفسه، شهدنا بعض بوادر الأمل في اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف خلال العام الماضي، ويشمل ذلك قرار الجمعية العامة الذي يقضي بأن تعتمد في عام 2024 وثيقة موجزة وعملية المنحى بعنوان "ميثاق من أجل المستقبل"، يتفق عليها بتوافق الآراء، وسيكون السلام والأمن الدوليان عنصرا أساسيا فيها.

وفي سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، طرح الأمين العام عددا من الأفكار في شكل موجزات عن السياسات. ومن الدعوة إلى اتفاق رقمي عالمي ومدونة لقواعد السلوك لسلامة المعلومات على المنصات الرقمية إلى رسم مستقبل لحوكمة الفضاء الخارجي، كان الأمين العام واضحا في اقتناعه بأننا نحتاج إلى حلول عالمية من أجل التصدى للمشاكل العالمية. وقد أُعد موجز الأمين العام للسياسات بشأن وضع خطة جديدة للسلام في ظل خلفية صعبة للغاية فيما يتعلق بالسلم والأمن العالميين. والوثيقة واضحة حول حجم تحديات اليوم وواقعية بشأن الحلول الممكنة. ويقدم الأمين العام توصيات تطلعية لعالم يقف عند مفترق طرق. ومن أبرز تلك التوصيات ضرورة إحراز تقدم في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وأعتقد أننا جميعا في هذه القاعة يمكن أن نتفق على أن نزع السلاح ضروري للسلام والأمن والأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا ولا ينفصل عنها. ولا يمكن أن يتم نزع السلاح في صوامع تقنية، ولكن يجب السعي إلى تحقيقه بوصفه ركيزة أساسية ومحورية للجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى جعل العالم مكانا أفضل وأكثر أمنا وأمانا. ولذلك، أرحب بالدعم الأولي الذي قدمته عدة دول لعناصر نزع السلاح في الخطة الجديدة للسلام، التي تسلم بأن نزع السلاح يمكن – بل ينبغي – أن يكون أداة وقائية لدعم الاستجابات الشاملة في مجال السلام والأمن، مع تقديم إسهامات حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولهذا الغرض، يدعو الأمين العام الدول، في جملة أمور، إلى منع استخدام الأسلحة النووية وانتشارها والتعجيل بإزالتها؛ ثانيا، خفض التكلفة البشرية للأسلحة، بما في ذلك تركيز اعتباراتنا المتعلقة بالسلم والأمن على حتمية إنقاذ الأرواح البشرية؛ ثالثا، التصدي للمخاطر المحتملة الناشئة عن المجالات الجديدة، بما في ذلك الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، فضلا عن المخاطر المتطورة المرتبطة بالتقدم في علم الأحياء؛ رابعا، البحث عن سبل لمعالجة المأزق المستمر في بعض مؤسسات نزع السلاح كجزء من الطموح إلى تنشيط الجمعية العامة.

وتقوم تلك الدعوات على الاعتراف بالدور الرئيسي للجمعية العامة في إجراء مداولات موضوعية في ميدان نزع السلاح. واللجنة الأولى تتحمل مسؤولية هائلة في هذا الصدد. ولكل من في هذه القاعة اليوم دور رئيسي يؤديه لضمان أن يكون نزع السلاح محور الجهود المتعددة الأطراف الأوسع نطاقا في هذه اللحظة الحرجة من التاريخ. وآمل أن توفر توصيات الأمين العام مادة مفيدة للتفكير للجنة وهي تبدأ عملها الموضوعي.

لم يكن هناك وقت منذ ذروة الحرب الباردة كان فيه خطر استخدام سلاح نووي مرتفعا إلى هذا الحد، بينما كان النظام الذي

من المفترض أن يمنع هذا الاستخدام هشا للغاية في نفس الوقت. وخلال الـ 18 شهرا الماضية، رأينا أسلحة نووية تصبح أدوات للإكراه وسط تهديدات مستترة باستخدامها. إن دور الأسلحة النووية وبروزها في الاستراتيجيات العسكرية آخذ في الاتساع مرة أخرى. وهناك سباق تسلح نوعي جار بالفعل، إلى جانب الاحتمالات المفزعة للعودة إلى سباق كمي. والمعايير المناهضة لاستخدام الأسلحة النووية وانتشارها واختبارها لا تزال قائمة – ولكنها مهددة. لقد انحرفنا كثيرا عن مسارنا عندما يتعلق الأمر بالسعي إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وهناك عدة أولويات على المدى القريب ينبغي النظر فيها، إن كان لنا أن نعود إلى المسار الصحيح.

أولا، يجب أن تكون هناك مساءلة عن تنفيذ الالتزامات القائمة لنزع السلاح. وقد أحرز الفريق العامل المعني بمواصلة تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي اجتمع في تموز/يوليه، تقدما طيبا بشأن هذه المسألة، ولكن ذلك الحوار يجب أن يستمر.

ثانيا، هناك حاجة ملحة إلى منع أي استخدام للأسلحة النووية من خلال تدابير ملموسة، مثل بناء الثقة وتعزيز أدوات الاتصال في حالات الأزمات.

ثالثا، ينبغي أن تعود الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى التنفيذ الكامل لمعاهدة ستارت الجديدة، التي هي أكثر بكثير من مجرد معاهدة ثنائية، فهي تدعم أمننا العالمي.

رابعا، يجب تعزيز نظام عدم الانتشار في مواجهة الشواغل الأمنية الإقليمية وأوجه التقدم التكنولوجي. ويجب أن تقدم الدول المساعدة اللازمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى تتمكن من الوفاء بولايتها. ويمكن عمل المزيد لتعزيز الحلول الإقليمية، بما في ذلك من خلال المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ما زلنا نشهد تقدما مشجعا في المداولات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ولكن الطريق لا يزال طويلا. ومنذ بدء المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، واصلت الدول المشاركة من المنطقة مداولاتها بشأن الجوانب الرئيسية للمنطقة المقبلة. ومع ذلك، فإن نجاح العملية في آخر المطاف يعتمد على مشاركة جميع دول المنطقة والدعم القوي من المجتمع الدولي. وتطلعا إلى المستقبل، أتمنى للرئيس القادم، ليبيا، النجاح في إدارة الدورة الرابعة للمؤتمر التي ستعقد الشهر المقبل.

خامسا وأخيرا، يجب على الدول أن تواصل اتخاذ الخطوات التي لا تساعد على إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية فحسب، بل على الحفاظ عليه أيضا. وفي هذا الصدد، أرحب بنجاح عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي.

وتظل الجهود الرامية إلى حماية نظامي نزع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ذات أولوية عليا. ومن الناحية الإيجابية، أهنئ الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وهي تدخل مرحلة جديدة بعد تدمير جميع المخزونات المعلنة. وتتصدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتهديدات الناشئة وتستثمر في العلم والتكنولوجيا، ولا سيما من خلال افتتاح مركزها الجديد للكيمياء والتكنولوجيا.

ولكن المحرمات ضد استخدام الأسلحة الكيميائية ليست آمنة بأي حال من الأحوال، واستخدامها في الجمهورية العربية السورية والمملكة المتحدة وماليزيا دليل على ذلك. ومما يزيد من تقويض قاعدة منع الاستخدام الانقسامات فيما يتعلق بكيفية تحديد أي جهة فاعلة تجرؤ على استخدام هذه الأسلحة ومساءلتها. لقد قلت ذلك مرات عديدة، ولكن لا أستطيع أن أقول ذلك بما فيه الكفاية: إن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، من قبل أي شخص، تحت أي ظرف من الظروف، هو انتهاك خطير للقانون الدولي. لا يمكن أن يكون هناك مبرر لاستخدامها.

فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، فقد تمكن المؤتمر التاسع لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية من اعتماد وثيقة ختامية نهائية بتوافق الآراء في نهاية عام 2022. وشهد هذا العام بداية إيجابية للمناقشات الموضوعية في الفريق العامل الجديد المعني بتعزيز

الاتفاقية. وأشجع الدول الأطراف على مواصلة الزخم الذي ولده المؤتمر الاستعراضي والعمل على الاتفاق على توصيات عملية المنحي. إن تعزيز الاتفاقية من جميع جوانبها أولوية ملحة، ولا سيما في مواجهة التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا.

بينما تلوح في الأفق تهديدات كبيرة تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، يجب ألا ننسى حتمية التصدي للأسلحة التقليدية. وأود أولا أن أبرز أهمية تعزيز الشفافية في المسائل العسكرية، مما يقلل من التوتر والغموض، بينما يشجع أيضا على ضبط النفس. إنه أمر مهم جدا في الأوقات التي تنعدم فيها الثقة ويندر فيها الحوار. ولا يزال سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية أداتين رئيسيتين في هذا الصدد ويجب ألا يستخدما استخداما ناقصا.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي لا تزال السبب الرئيسي للوفيات الناجمة عن العنف في جميع أنحاء العالم، فإن إحراز تقدم في برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أمر حيوي مثلما كان دائما. ولا غنى عن جهود التنفيذ التي تقودها الدول لنجاح هذا الصك. وأرحب بوضع خرائط طريق إقليمية واستراتيجيات وطنية، فضلا عن اعتماد أهداف طوعية. وأود أيضا أن أشجع الدول على تقديم تقاريرها كل سنتين عندما تفتح النافذة في وقت لاحق من هذا العام. وستدعم تلك التقارير أيضا المناقشات في مؤتمر الاستعراض الرابع، الذي سيعقد في حزيران/يونيه المقبل، والذي يتيح فرصة هامة لإحراز مزيد من التقدم. ويواصل مكتبي دعم جهود التنفيذ في هذا المجال.

والعمل جار في إطار المرفق الاستئماني لكيان إنقاذ الأرواح من أجل استجابات مستدامة وشاملة، وفي إطار مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال الأسلحة، بالشراكة مع المجتمع المدني، من أجل تحقيق نتائج سريعة الأثر. والذخيرة، التي كانت تعتبر يوما يتيم تحديد الأسلحة التقليدية، كانت موضوع مناقشات شاملة في فريق عامل مفتوح العضوية على مدى العامين الماضيين، توجت باعتماد مجموعة من الالتزامات السياسية كإطار عالمي جديد لإدارة الذخائر التقليدية طوال دورة حياتها. وأهنئ الدول على هذا الإنجاز الهائل، وأتطلع إلى تأييد اللجنة الأولى للإطار العالمي والخطوات التالية في تنفيذه.

ومن النقاط المضيئة الأخرى في العام الماضي اعتماد إعلان سياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وأكرر دعوة الأمين العام للدول إلى تأييد الإعلان، وتنفيذ التزاماته، بما في ذلك تقييد أو الامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وإخراج القتال تماما من المناطق الحضرية في نهاية المطاف. واسمحوا لي أن أشدد على أن الواجب الإنساني يجب أن يستمر في دفع جهودنا لنزع السلاح. إن حماية وتعزيز الصكوك المتعددة الأطراف التي تحظر الأسلحة اللاإنسانية والعشوائية هي أولويات مستمرة وطويلة الأمد. وبعض أقدم الاتفاقات الدولية لنزع السلاح كانت مدفوعة بالمبادئ الإنسانية. فحماية البشر من العنف واجبنا الأساسي الذي يجب ألا يغيب عن بالنا.

ربما لم تكن مخاطر تسليح التكنولوجيات الجديدة والناشئة خطيرة كما هي الآن. فالتطورات في مجال التكنولوجيا تتجاوز أطر الحوكمة إلى حد كبير. من التشغيل الذاتي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى القذائف، يمكن للتكنولوجيات الناشئة إعادة تعريف مشهد السلام والأمن وتحويل طبيعة الصراع ذاتها. ويجري تناول بعض هذه التطورات في عمليات حكومية دولية مكرسة للأمم المتحدة، مثل تلك المتعلقة بمجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء الخارجي.

ويواصل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للفترة 2021–2025 إحراز تقدم مطرد. ويتضمن آخر تقرير مرحلي أصدره الفريق بتوافق الآراء (انظر A/78/265) خريطة طريق للمناقشات خلال العام المقبل وطرائق لتشغيل دليل عالمي لجهات الاتصال من شأنه أن ييسر الاتصال

فيما بين السلطات الدبلوماسية والتقنية، بما في ذلك ما يتعلق بحوادث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي مجال الفضاء الخارجي، أرحب بنجاح عمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بشأن التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، مما يدل على أنه يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التي تؤثر على الأمن الاستراتيجي. وفي الوقت نفسه، يؤسفني بالغ الأسف أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول قد اختتم أعماله بدون التوصل إلى اتفاق بشأن تقريره. ورغم أن النتيجة كانت مخيبة للآمال، أعتقد أن المناقشات كانت مثمرة في طرح أفكار جديدة في بيئة مفتوحة وشاملة. وقد دعا الأمين العام إلى وضع توصيات عملية في مجال إدارة الفضاء تزيد من الفرص إلى أقصى حد مع التقليل إلى أدنى حد من المخاطر القصيرة والطويلة الأجل، وذلك في سياق الموجز السياساتي الذي قدمه بشأن الفضاء الخارجي دعما لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وآمل أن تنظر اللجنة الأولى بجدية في مسائل الحوكمة تلك، بما في ذلك بشأن الخطوات التالية للنهوض بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ومع ظهور أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي الجديدة، مثل تطبيق تشات جي بي تي (ChatGPT)، هيمنت التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي على العناوين الرئيسية في العام الماضي. وفي حين أن هناك مجموعة كبيرة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فإن تلك الموجودة في المجال العسكري تطرح تحديات من نوع خاص. وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي التي يمكن دمجها في منظومات الأسلحة، فضلا عن استخدامها وإساءة استخدامها المحتملة في مجالات أخرى، مثل الأمن البيولوجي وعلم الأعصاب والأمن السيبراني، هي مما يتطلب اهتماما عاجلا على المستوى متعدد الأطراف. وقد دعا الأمين العام الدول إلى وضع معايير وقواعد ومبادئ بشأن استخدام التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي. كما أنه بصدد إنشاء هيئة استشارية رفيعة المستوى لدراسة الخيارات في مجال الحوكمة.

وفيما يتعلق بالتشغيل الذاتي، تواصل الدول السعي إلى تحقيق توافق في المقترحات المتعلقة بحظر نظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل وتنظيمها، وذلك في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وفي حين أن فريق الخبراء الحكومي المعني بالأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل قد اختتم أعماله دون تحقيق أي نتائج موضوعية هذا العام، فإن مستوى الالتزام بين الدول بإحراز تقدم كان مرتفعا. وأدعو الدول إلى ترجمة هذا الالتزام إلى عمل الآن.

وكان الأمين العام واضحا في أن استخدام الآلات ذات القدرة والسلطة التقديرية على إزهاق الأرواح دون تدخل بشري أمر بغيض أخلاقيا وغير مقبول سياسيا ويجب أن يحظر القانون الدولي.

وخلال العام الماضي، شهدنا زيادة في استخدام القذائف التسيارية والانسيابية والمسيّرات المسلحة في النزاعات. وكثيرا ما تستخدم تلك الأسلحة لمهاجمة أهداف مدنية وهياكل أساسية حيوية. وتستدعي تلك التطورات إجراء مناقشة متعددة الأطراف بشأن نقل الطائرات المسيّرة المسلحة واستخدامها، يمكن أن تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. وأكرر أيضا دعوتي إلى إجراء حوار شامل إقليميا بشأن القذائف على مستوى الخبراء.

وقد أصبح الإعراب عن الأسف إزاء الجمود المستمر في أجزاء من آلية نزع السلاح تكرارا شائعا في اللجنة الأولى؛ ومع ذلك، يجب أن ينتهي وقت الرثاء. وبدلا من ذلك، يجب أن نوجه اهتمامنا إلى حلول ملموسة ومعقولة. ويجب أن نكفل أن تكون الآلية مناسبة للغرض بحيث يمكنها تيسير إدارة التهديدات في المجالات التقليدية والجديدة وتحديد الحلول. ومكتبي على استعداد لدعم الدول في جميع الجهود الرامية إلى تنشيط مؤسسات نزع السلاح.

إن النهوض بالتعاون الدولي هو الرد الوحيد على التهديدات المتشابكة العديدة للسلام والأمن التي نواجهها، والتعاون في ميدان نزع

السلاح يتصدر قائمة الأولويات. والتعاون الفعال والمستدام يتطلب شمولية ذات مغزى. وفي حين أن الدول لا تزال مسؤولة عن صنع القرار في المحافل الحكومية الدولية، فإن تعميق المشاركة مع طائفة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الشباب ودوائر الصناعة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، سيدعم تحقيق نتائج أكثر فعالية. وتحقيقا لهذه الغاية، وضعت مفوضيتنا استراتيجية شراكة شاملة وتواصل عملها تحت راية مشروع Youth4Disarmament. ونحن نعمق مشاركتنا مع الشباب للاستفادة من كل ما يمكنهم تقديمه في هذا المجال، بما في ذلك من خلال صندوق القادة الشباب من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية، الذي سيساعد على تعزيز مجتمع قوي ومتنوع لنزع السلاح في المستقبل. ولن تكتمل المناقشة المجدية بشأن الشمولية دون التأكيد على ضرورة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة في جميع مناقشات نزع السلاح. إن معالجة المسائل الجنسانية في المناقشات بشأن نزع السلاح والأمن الدولي ليست خيارا بل ضرورة.

وأمامنا خمسة أسابيع من العمل المكثف، وهناك الكثير مما ينبغي عمله. وسيظل مكتبي الشريك الثابت للجنة الأولى في ضمان نجاح الدورة. وأتمنى للجنة مداولات مثمرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ناكاميتسو على بيانها الشامل، وعلى التوصيات العديدة التي قدمتها للجنتنا ودعوتها إلى العمل، التي تذكرنا بأن أمامنا الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به في الأسابيع الخمسة المقبلة.

وقبل أن أفتح باب الإدلاء ببيانات في المناقشة العامة، أود أن أذكّر الوفود بأنني أعول على تعاونها خلال الدورة الحالية باقتصار مدة البيانات على ثماني دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية و 12 دقيقة لمن يتكلم باسم عدة وفود. ومن أجل مساعدة المتكلمين في هذا الصدد، ومع تفهمهم لذلك، سنستخدم آلية توقيت بحيث يبدأ الضوء الأحمر المثبت على ميكروفون المتكلمين في الوميض عند بلوغ المتكلم الحد الزمني المسموح به للإدلاء ببيانه. وحسب الاقتضاء، سأذكّر المتكلمين بضرورة التكرم باختتام بياناتهم، وهو أمر يصبّ في مصلحتنا الجماعية.

وكما ذكر خلال جلستنا التنظيمية يوم الخميس (انظر A/C.1/78/PV.1)، فإنني أشجع الممثلين الذين لديهم بيانات أطول على الإدلاء بنسخة موجزة وتقديم النسخة الكاملة من بياناتهم لنشرها على البوابة الإلكترونية eStatements. وفي الوقت نفسه، أشجع المتكلمين بقوة على التكلم بسرعة معقولة لإتاحة المجال للترجمة الشفوية الكافية.

البنود 90 إلى 106 من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد التزامها القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأحكامه. إن التوترات الجغرافية السياسية العالمية المتصاعدة تجعل تعزيز أهداف نزع السلاح النووي وتحقيقها في أقرب وقت ممكن أكثر ضرورة. ولذلك، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد مواقفها المبدئية بشأن نزع السلاح النووي، الذي يظل الأولوية العليا المتفق عليها للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، وفقا للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-10/2).

لم تحرز الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدما نحو إزالة أسلحتها النووية، بل تراجعت بدلا من ذلك في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها. وتؤكد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على استمرار صحة موقفها المبدئي وتدعو إلى التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات والتعهدات القاطعة التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار للأعوام 1995 و 2000 و 2010. وتؤكد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من جديد الحاجة الملحة إلى مساءلة الدول الحائزة للأسلحة النووية عن التزاماتها بنزع السلاح بموجب المعاهدة.

وتكرر حركة عدم الانحياز كذلك مع القلق أن إدخال تحسينات نوعية وكمية على الأسلحة النووية الموجودة وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية يتعارض مع الالتزامات المتعهد بها بتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات العسكرية والأمنية وضمانات الأمن السلبية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على هدف إبرام صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانونا لإعطاء جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعالة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف كمسألة ذات أولوية عليا. وتشدد حركة عدم الانحياز على ضرورة إيلاء الأولوية لنزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية، الأمر الذي ينبغي أن يحظى بالاهتمام والمناقشات الواجبة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية والتأكيد على أنها لن تُنتج مرة أخرى يوفران الضمان المطلق الوحيد ضد العواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن أي استخدام لتلك الأسلحة.

وتؤكد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من جديد الأهمية الحيوية لتنفيذ وتعزيز الركائز الثلاث للمعاهدة بطريقة متوازنة وغير تمييزية. وتؤمن حركة عدم الانحياز إيمانا راسخا بأنه ينبغي لسياسات عدم الانتشار ألا تقوض حقوق الدول غير القابلة للتصرف في حيازة المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، أو في الحصول عليها أو استيرادها أو تصديرها.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على حق كل دولة غير القابل للتصرف في إجراء البحوث في مجال الطاقة النووية وفي إنتاجها واستخدامها.

وتشير الحركة إلى نجاح المفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية وكل من الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، والتي أسفرت عن وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الشاملة المشتركة في 14 تموز/يوليه 2015، التي اعتمدت بموجب قرار مجلس الأمن 2231 (2015). وتدعو حركة عدم الانحياز إلى التنفيذ الكامل للاتفاق من جانب جميع المشاركين.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مرة أخرى حرمة الأنشطة النووية السلمية، وأن أي هجوم أو تهديد بالهجوم على المنشآت النووية السلمية يشكل خطرا كبيرا على البشر والبيئة.

وتسلم الحركة بأن المسؤولية الرئيسية عن الأمان والأمن النوويين تقع على عاتق فرادى الدول. وأي معايير أو مبادئ توجيهية أو قواعد متعددة الأطراف في مجال الأمن النووي ينبغي تنفيذها والاتفاق عليها في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتدعو الحركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التصديق على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة لجميع المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تتعارض مع موضوعها وغرضها، واحترام مركز تلك المناطق بوصفها مناطق لا نووية.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا دعمها الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وكخطوة ذات أولوية لتحقيق تلك الغاية، تؤكد الحركة مجددا الحاجة إلى الإسراع بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتدعو الحركة جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية نحو تنفيذ الاقتراح الذي طرحته إيران في عام 1974 بإنشاء تلك المنطقة.

وريثما يتم إنشاء المنطقة، تطالب دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إسرائيل – الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة ولم تعلن عن نيتها القيام بذلك – بالتخلي عن حيازتها للأسلحة النووية والانضمام إلى المعاهدة دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، وإخضاع جميع مرافقها النووية فورا للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تمشيا مع قرار مجلس الأمن 487 (1981)، والاضطلاع بأنشطتها المتصلة بالمجال النووي وفقا لنظام عدم الانتشار.

تشدد حركة عدم الانحياز أيضا على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصة من

جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ينبغي لها، في جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي.

وحركة عدم الانحياز يساورها القلق إزاء استمرار تآكل تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وتؤكد من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح، وتكرر دعوتها لمؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق، بتوافق الآراء، على برنامج عمل متوازن وشامل دون مزيد من التأخير.

وحركة عدم الانحياز على استعداد للمشاركة البناءة في النهوض بالمسائل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح وفي سُبل ووسائل تعزيز آلية نزع السلاح. وتؤكد الحركة على أهمية عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، وضرورة مواصلة المشاورات بشأن الخطوات التالية لتحقيق تلك الغاية.

في الختام، تشدد حركة عدم الانحياز على الحاجة الملحة إلى قيام جميع الأطراف باستجماع إرادتها السياسية حتى تتمكن اللجنة الأولى من الإسهام بشكل ملموس في بناء عالم أكثر أمنا وسلاما.

وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشاريع القرارات السبعة التي ستقدمها إلى اللجنة الأولى.

السيدة غونزاليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الثماني الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وهي بليز وبنما والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس وبلدي، السلفادور.

نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وانتخابهم. ويمكنكم التعويل على دعم الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى من أجل اختتام هذه الدورة بنجاح.

ونحن، الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، الأطراف في المعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى – التي احتفلت هذا العام بالذكرى السنوية السابعة والعشرين لتنفيذها – نود أن نؤكد مجددا اقتناعنا بأن السلام والأمن الدوليين سيتحققان من خلال احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتقيد بها. ومن المهم أيضا استخدام نهج متعددة الأبعاد لتعزيز الديمقراطية والمؤسسات والاحترام غير المقيد لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد مجددا التزامنا الثابت بنزع السلاح العام والكامل وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية، التي نعتبرها كلها أساسية لصون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

وتواصل بلداننا العمل من أجل تحقيق نموذج أمني إقليمي واحد وشامل وغير قابل للتجزئة. ولكن التحديات الأمنية التي لا تزال المنطقة تواجهها، ولا سيما في مجال الأمن العام، معقدة.

ونسلم بأن التهديد المستمر الذي تشكله الأسواق غير المشروعة للأسلحة التقليدية وأجزائها وذخائرها ومكوناتها، وإساءة استخدامها وتكديسها المفرط والمزعزع للاستقرار، مظهر من مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فضلا عن الآثار المترتبة على عدم وجود ضوابط على الاتجار بالأسلحة في مختلف مناطق العالم. وستواصل الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى التركيز على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بإدماج برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب في تشريعاتنا الوطنية، وتشجيع تطبيق ضوابط فعالة للحد من تسريب الأسلحة إلى جهات فاعلة من غير الدول أو مستخدمين غير مأذون لهم، الذين يرتبطون في معظم الحالات ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، والقضاء عليه.

نؤكد مجددا أنه لا غنى عن المساعدة والتعاون الدوليين بين البلدان والهيئات المتعددة الأطراف من أجل نجاح تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب وتشريعاتنا الوطنية في هذا المجال. وفي هذا الصدد، ترحب الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى باعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية

المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، الذي اعتمد بدون تصويت في 9 حزيران/يونيه 2023 (انظر A/78/111). وقد أوفى الفريق العامل بالولاية التي أناطتها به الجمعية العامة لمعالجة مسألة إدارة الذخيرة، وهو تطور لم يسبق له مثيل في ميدان تحديد الأسلحة. وفي هذا السياق، نرحب بعقد مؤتمر الاستعراض الرابع المعني بتنفيذ برنامج العمل، الذي سيعقد في الفترة من 17 إلى 28 حزيران/يونيه من العام المقبل في المقر.

وتؤكد الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى مجددا ضرورة إحراز تقدم نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي الكامل الذي لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه من أجل تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونكرر التأكيد على ضرورة القضاء على دور الأسلحة النووية في المذاهب الاستراتيجية والسياسات الأمنية. ونحن فخورون للغاية بأن نكون جزءا من معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو، وهو الصك الذي أنشأ أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم في منطقة مكتظة بالسكان.

ولهذا السبب يمكننا أن نشهد على إسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل ومن التهديد الناجم عن وجود هذه الأسلحة في أي منطقة من العالم.

ولذلك، نرحب أيضا بعقد الدورات الثلاث للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ونتطلع إلى عقد دورته الرابعة في تشرين الثاني/نوفمبر.

وترى الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في الجهود العالمية الرامية إلى منع انتشار تلك الأسلحة، وتشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والنهوض بهدف نزع السلاح النووي. ونؤكد من جديد التزام دولنا بالمعاهدة وبالتنفيذ الكامل لركائزها الأساسية الثلاث. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا حق الدول غير القابل للتصرف في إجراء البحوث بشأن الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز ووفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

ونأسف مرة أخرى لأن المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار قد اختتم أعماله دون أن يتمكن من اعتماد وثيقة ختامية. وقد رحبنا بالاهتمام المتجدد بدورة الاستعراض الجديدة التي اختتمت بالدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026 في فيينا في آب/أغسطس. ولكننا، نعرب عن قلقنا إزاء عدم إدراج تقرير رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية وتوصياته في قائمة الوثائق الرسمية. ونؤكد من جديد أنه لكي تظل معاهدة عدم الانتشار صالحة، لا بد من إحراز تقدم متوازن في تنفيذ الركائز الثلاث للمعاهدة.

ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتثال لالتزاماتها القاطعة بإزالة ترساناتها النووية، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات المنبثقة عن مؤتمراتها الاستعراضية. ونعيد التأكيد على أن معاهدة عدم الانتشار لا تنشئ أي حق في حيازة أي دولة للأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، لأن المعاهدة تنشئ وضعا انتقاليا.

وفي الوقت نفسه، وكدول تمتثل للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وتلتزم بها، نرى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي دخلت حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021، تعزز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونرحب بنجاح عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، ونرحب كذلك بمخرجاته متمثلة في إعلان وخطة عمل فيينا. ونتطلع إلى الاجتماع الثاني للدول الأطراف، الذي سيعقد في الفترة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر، ونتمنى للمكسيك النجاح في رئاسة هذا الاجتماع الهام.

وكما ذُكر آنفا، فإن أمريكا الوسطى هي أول منطقة دون إقليمية في العالم تتقيد تماما بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، وذلك مدعاة

لفخرنا ويؤكد مجددا موقفنا التاريخي المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، لصالح صون السلام والأمن الدوليين. ونؤكد مرة لأخرى إدانتنا القوية لأي نوع من التجارب النووية في أي مكان ومن جانب أي جهة، ونحث جميع الدول على الامتناع عن إجراء أي نوع من تجارب الأسلحة النووية، لأن هذه التجارب تقوض السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وتعرض حياة الملايين من الناس للخطر، وتسبب أضرارا لا تحصى للبيئة.

ونكرر التأكيد على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وضرورة دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر، ولذلك نشيد بعقد المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مؤخرا في 22 أيلول/سبتمبر. ونؤكد اقتناعنا الراسخ بأن الإزالة التامة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية تمثل أولوية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية تحقيق العالمية من خلال انضمام جميع الدول إلى مختلف الصكوك التي تسهم في تحقيق تلك الغاية، وندعوها على وجه الخصوص للانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ونشدد على أهمية تنفيذ كل الدول الأطراف لجميع أحكام الاتفاقية ومتطلباتها تنفيذا كاملا. ونرحب بعقد المؤتمر الاستعراضي المقبل للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي سيعقد في الفترة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر في لاهاي، وبعقد المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وبالنظر إلى العلاقة بين نزع السلاح والتنمية، والدور المهم للأمن والتصدي للتهديدات الجديدة والتقليدية للسلام، التي تشكل عواقبها خطرا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلداننا، فإننا مقتنعون بأن معالجة تلك الآفات على نحو ملائم سيسهم في تعزيز الاستقرار والحوكمة. والدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى يساورها القلق إزاء الزيادة المستمرة في عمليات نقل الأسلحة التقليدية منذ عام 2000، وبالتالي بشأن الإنفاق العسكري المفرط، الذي وصل إلى مستوى قياسي بلغ 2.2 تريليون دولار في عام 2022. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تخصيص الموارد المستخدمة لصالح سباق التسلح لتعزيز عملنا نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق عالم أكثر عدلا وسلاما واستقرارا.

ونسلم بقيمة هيئة نزع السلاح كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة وبدورها بوصفها هيئة تداولية. وفي هذا السياق، نرحب بعقد الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح. ونرحب على وجه الخصوص باعتماد توصيات لتعزيز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح.

ونحث جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على التحلي بالإرادة السياسية لضمان بدء عمله الموضوعي دون مزيد من التأخير.

أخيرا، نثني على العمل الهام الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن المساعدة التي يقدمها لبلدان المنطقة في تنفيذ تدابير نزع السلاح في مختلف المجالات. وفي الوقت نفسه، نشيد بكافة الجهود التي تبذلها مختلف وكالات نزع السلاح التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تحقيقا لذات الغاية.

السيد حمُود (الأردن): السيد الرئيس، يسعدني أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. كما نتقدم بخالص التهاني لهيئة المكتب المُوقر. وإذ نؤكد على ثقتنا في قدرتكم على إنجاح أعمال اللجنة، فإننا نعرب عن الدعم الكامل من جانب المجموعة العربية لرئاستكم هذه الدورة التي تنعقد في ظل وضع دولي غاية في التعقيد والاستقطاب تتزايد معه المخاطر والتحديات المقترنة بمجال عمل اللجنة.

وتعرب المجموعة العربية عن تضامنها مع بيان حركة عدم الانحياز.

وتعيد المجموعة العربية التأكيد على مواقفها المبدئية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، وتشدد على أن إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق في ظل وجود الأسلحة النووية،

الأمر الذي يحتم تخليص البشرية من تلك الأسلحة، والسعي نحو تسخير الإمكانات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لها من أجل التنمية.

وقد سبق للمجموعة العربية التأكيد على أن الوسيلة الناجعة الوحيدة لمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أو معالجة مخاطرها هو القضاء التام والنهائي على تلك الأسلحة والانتقال إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتؤكد المجموعة أن الإطار المتعدد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة، والأهداف والمبادئ والالتزامات المتفق عليها وفقا للميثاق وبموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبقية الالتزامات الأخرى المتوافق عليها دوليا تظل المدخل الأنسب والأكثر فعالية للتحرك نحو هدف القضاء التام على الأسلحة النووية وحماية العالم من آثارها.

وتود المجموعة العربية أن تعرب مجددا عن قلقها البالغ إزاء استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم على صعيد نزع السلاح النووي وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها، والفشل في تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار على الرغم من أن نزع السلاح النووي هو الأولوية الأولى التي أقرتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، حيث تتنصل الدول النووية بكل وضوح من وضع أي إطار زمني محدد لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية.

وندعو إلي مفاوضات تؤدي إلى اتفاقية شاملة وكاملة حول نزع السلاح النووي.

وننوه بأنه مع التسليم بالإسهامات الإيجابية لجهود بناء الثقة وخفض المخاطر النووية، فهما ليسا بديلين عن تنفيذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي.

وتؤكد المجموعة العربية مجددا على الدور البارز لاتفاقيات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق الأمن والسلم الدوليين ودفع جهود نزع السلاح النووي في كافة أنحاء العالم وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة. ونعيد التأكيد على أن استمرار رفض إسرائيل الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار كدولة غير نووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلا عما يمثله من انتهاك للعشرات من القرارات الأممية ذات الصلة، بما فيها قرارا مجلس الأمن 487 (1981) و 687 (1991).

وفي ضوء مرور 27 عاما على اعتماد قرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام 1995، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الوسط، تعيد المجموعة التأكيد على قلقها البالغ بسبب استمرار مماطلة البعض في تنفيذ هذا القرار وفي الالتزام بما يتعلق بمتابعة التنفيذ في الوثيقة الختامية للمؤتمر الثامن لاستعراض المعاهدة لعام 2010. وتذكر المجموعة بأن قرار إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط كان ولا يزال جزءا لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 1995.

وتشدد الدول العربية على ضرورة اتخاذ خطوات تنفيذية فورية نحو إقامة تلك المنطقة. وتتقدم المجموعة العربية مجددا إلى هذه الدورة بمشروع القرار العربي المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، متطلعة إلي استمرار الدعم لمشروع القرار من جانب جميع الدول الأعضاء، ودون ازدواجية في المعايير. وتؤكد المجموعة العربية دعمها للقرار المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، وتدعو إلى اعتماد كليهما بالتوافق.

وترحب المجموعة العربية بانعقاد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذي عقدته الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية بموجب مقرر الجمعية 546/73، ونجاح تلك الدورة في التوصل إلى نتائج إيجابية واعتماد عدد من القرارات الموضوعية والإجرائية الهامة على النحو الذي عكسه تقرير الأمين العام (A/75/63).

كما ترحب بانعقاد الدورة الثانية تحت رئاسة دولة الكويت، التي نجحت في اعتماد قواعد إجراءات المؤتمر، وإنشاء لجنة عمل غير رسمية معنية بمواصلة المشاورات بين الدورات الرسمية للمؤتمر، بجانب اعتماد تقرير ختامي. وأخيرا، ترحب بالمؤتمر الثالث الذي عقد تحت رئاسة الجمهورية اللبنانية والتقرير النهائي الذي تم اعتماده بشأن مداولات ونتائج هذه الدورة. ونرحب بانعقاد الدورة الرابعة لهذا المؤتمر برئاسة دولة ليبيا في الفترة من 13 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في نيويورك. وتتطلع المجموعة العربية نحو مواصلة النقاشات الهامة والبناءة التي يشهدها هذا المحفل. وتحث المجموعة العربية كافة الدول الأطراف المدعوة لهذا المؤتمر على المشاركة فيه بحسن نية بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة قانونا في هذا الشأن، بما يسهم في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتعرب المجموعة العربية عن تقديرها لتقرير الأمين العالم بشأن الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الوارد في الوثيقة (A/77/64)، وما تضمنه من ترحيب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الأطراف المشاركة في الدورة الثانية، وتأكيده على أن عملية المؤتمر توفر فرصة ثمينة وإطارا مفيدا لدول المنطقة للانخراط في حوار جاد، وبث الطمأنينة وبناء الثقة فيما يتعلق بإنشاء تلك المنطقة، وإشادته بالنهج البناء والشفاف والشامل الذي اعتمده الرؤساء المتعاقبون والدول المشاركة في المؤتمر مع مواصلة دعوته لجميع الأطراف في المنطقة إلى المشاركة فيه، ومطالبة المجتمع الدولي بدعمه للمؤتمر، بالإضافة إلى تأكيد التزامه بتنفيذ الولاية المنوطة به في مقرر الجمعية 546/73 لعام 2018.

وتدعو المجموعة العربية مجددا إلى تنفيذ التعهدات الخاصة بالعمل على تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، وعلى ضرورة احترام التوازن بين ركائز المعاهدة الثلاث، وإصلاح الخلل المتزايد نتيجة تعمد البعض التركيز على عدم الانتشار، وذلك على حساب نزع السلاح النووي. كما تؤكد المجموعة على ضرورة تفعيل ركيزة التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ودعم حقوق الدول غير النووية في التوظيف الكامل لحقها غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية طالما امتثلت لالتزاماتها وفقا لاتفاقيات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعرب المجموعة العربية عن أسفها لفشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار للمرة الثانية على التوالي في التوصل إلى وثيقة ختامية، وهو ما يلقي بظلاله السلبية على منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى الدولي. وتدعو إلى ضرورة العمل على إنجاح المؤتمر الحادي عشر لاستعراض المعاهدة من خلال التوصل إلى وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة تتضمن إجراءات واضحة لتعزيز مصداقية واستدامة المعاهدة من خلال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وخاصة فيما يتعلق بالتخلص التام من الأسلحة النووية وتحقيق عالمية المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتؤكد المجموعة العربية في الوقت ذاته على أهمية دعم الجهود الدولية المبذولة لتعزيز عالمية الاتفاقيات والمعاهدات المتعددة الأطراف الخاصة بنزع الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتؤكد على المسؤولية الخاصة للدول النووية وفقا للخطوة العاشرة من خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2010 إزاء المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتشجع الدول المدرجة في المرفق 2 على الانضمام إليها، وخاصة تلك التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار وتستمر في تشغيل منشآت نووية خارج نظام الضمانات الشاملة، وكذلك الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار التي تشغل منشآت نووية مخالفة لأحكام المعاهدة. وتؤكد المجموعة العربية على ما تمثله معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي شاركت المجموعة في المفاوضات الخاصة بها بفاعلية، من أهمية في مجال نزع السلاح، مما يضع الأسلحة النووية في مكانتها المنطقية كأسلحة تتعارض حيازتها واستخدامها أو حتى التهديد باستخدامها مع قواعد القانون الدولي الإنساني وتهدد السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الإطار، ندعو كافة الدول النووية إلى الالتزام بمبدأ عدم

المبادأة باستخدام الأسلحة النووية، وتقديم ضمانات قانونية ملزمة بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد أي من الدول غير النووية، وذلك إلى حين الانتهاء من التخلص التام والقابل للتحقق من الأسلحة النووية.

سيتم تحميل البيان الكامل لاحقا نظرا لطوله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن خالص شكري للسفير حمود، الممثل الدائم للأردن، على التزامه بالوقت المحدد. وأشكره أيضا على كلماته الطيبة التي وجهها دعما لي، بصفتي الرئيس، ولأعضاء مكاتب اللجان الأخرى.

السيد لارسن (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب اللجنة الأولى باسم بلدان الشمال الأوروبي، وهي آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

وإذ نجتمع هنا اليوم، يواصل الاتحاد الروسي حربه العدوانية المدمرة ضد بلد ذي سيادة، هو أوكرانيا. ويستخدم الاتحاد الروسي طائفة واسعة من الأسلحة التقليدية، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني في كثير من الأحيان، وهو ما يجب أن يُحاسَب عليه. إن استمرار روسيا في استخدام الخطاب النووي التصعيدي وقرارها بنشر أسلحة نووية في بيلاروس، خلافا لالتزامات روسيا وبيلاروس بموجب مذكرة بودابست لعام 1994، هو سلوك أخرق وغير مسؤول تماما. كما أن إعلانها تعليق مشاركتها في معاهدة ستارت الجديدة يثير قلقا عميقا. وتدين بلدان الشمال الأوروبي بأشد العبارات الممكنة عدوان الاتحاد الروسي غير المشروع على أوكرانيا بلا مبرر أو سابق استفزاز. كما أننا ندين بيلاروس لدورها في العدوان الروسي.

لقد قوض سلوك روسيا هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وعلى صعيد هيكل نزع السلاح، رأينا كيف عرقلت روسيا مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في مختلف العمليات. وهذا اتجاه غير مقبول ومثير للقلق. ولا يمكن لتعددية الأطراف أن تكون ذات مصداقية إلا إذا نفذت بطريقة تدعم الشفافية والشمول. وندعو الصين أيضا إلى المشاركة بشكل كبير في حوارات بشأن تحديد الأسلحة.

إننا نرفض عرقلة روسيا النظر في طلبات الدول التي ليست أعضاء في مؤتمر نزع السلاح للمشاركة في أعمال المؤتمر، ونشدد على ضرورة ضمان مشاركة الدول من غير الأعضاء، بناء على طلبها، في المؤتمر في عام 2024.

وتأسف بلدان الشمال الأوروبي أسفا عميقا لأن روسيا حالت دون التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ويقلقنا أيضا أن الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026 لم تحرز سوى تقدم متواضع للغاية، على الرغم من المناقشات المشجعة بشأن زيادة تعزيز عملية استعراض المعاهدة. وما فتئت بلدان الشمال الأوروبي ملتزمة التزاما عميقا بمعاهدة عدم الانتشار وركائزها الثلاث. فالمعاهدة لا تزال حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والأساس الضروري لنزع السلاح النووي وعنصرا مهما لضمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

تشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزءا أساسيا من هيكل نزع السلاح النووي، ونحن نرحب بالتصديقات العديدة الأخيرة على تلك المعاهدة. ونحث بقوة الدول خارج المعاهدة، ولا سيما بقية الدول المدرجة في المرفق 2، على التوقيع والتصديق عليها، لأن دخولها حيز النفاذ سيضمن وقفا اختياريا ملزما قانونا للتجارب النووية. وفي الوقت نفسه، نحث جميع الدول على التقيد بوقف اختياري لتفجيرات التجارب النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. كما نؤكد من جديد تأييدنا للتفاوض المبكر على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها، ونحث جميع الدول المعنية على إعلان وقف اختياري لإنتاج تلك المواد والتقيد به.

ونشيد بفريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي لتوصله إلى توافق في الآراء

بشأن تقريره الموضوعي النهائي (انظر A/78/120). وهذا يدل على أنه من الممكن إحراز تقدم في العمل بشأن نزع السلاح النووي. ونشجع جميع الدول على دعم عمل الفريق وتقريره.

وتتعهد بلدان الشمال الأوروبي بتقديم دعمها الكامل والمستمر لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورها الحاسم الذي يدعم تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. واتفاق الضمانات الشاملة المشفوع ببروتوكول إضافي هو معيار التحقق الحالي. ونشيد بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان السلامة والأمن النوويين في أوكرانيا، بما في ذلك في محطة زابوريجيا للطاقة النووية في أوكرانيا.

تواصل بلدان الشمال الأوروبي دعمها الكامل لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لرصد برنامج إيران النووي. فمن الأهمية بمكان ألا تطور إيران سلاحا نوويا أو تحصل عليه. ويساورنا قلق عميق لأن إيران توسع قدرتها على تخصيب اليورانيوم وزيادة مخزوناتها منه، بما في ذلك اليورانيوم عالي التخصيب، مما يصعّد انتهاكاتها للحدود التي وضعتها خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحث إيران على العودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل والتزاماتها المتعلقة بالضمانات ومعالجة المسائل غير المحسومة المتعلقة بالضمانات بدون تأخير، بالتعاون الكامل مع الوكالة.

إن زيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عمليات الإطلاق غير المشروعة للقذائف التسيارية هذا العام واستمرار برنامجها النووي يهددان السلام والأمن الدوليين والإقليميين. وينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى لهذه المسألة على النحو الملائم. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي تماما وبشكل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه عن برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية، وعلى إعادة الالتزام بإجراء حوار مجدٍ والامتناع عن إجراء أي تجارب نووية.

وتشكل عودة الأسلحة الكيميائية إلى الظهور تهديدا ملحا للسلام والأمن الدوليين، ويجب التصدي لها بحزم وبالعمل الجماعي. في السنوات الأخيرة، شهدنا استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة، ومؤخرا في روسيا. إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية، تحت أي ظرف من الظروف، هو انتهاك واضح للقانون الدولي واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب على انتهاكات المعايير العالمية لمكافحة الأسلحة الكيميائية. ونشدد على ثقتنا الكاملة التي لا لبس فيها في موضوعية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونزاهتها واستقلالها وخبرتها التقنية. ويؤسفنا أن المؤتمر الخامس للدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي عقد في وقت سابق من هذا العام، انتهى دون التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء. ومن الناحية الإيجابية، نرحب بتدمير الولايات المتحدة في 7 تموز/يوليه لمخزونها المتبقي من الأسلحة الكيميائية بالكامل، ونعتبر ذلك معلما مهما جدا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي.

وتشكل اتفاقية الأسلحة البيولوجية ركيزة حيوية لنظام نزع السلاح. ومما يشجع بلدان الشمال الأوروبي إنشاء الفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وما زلنا ملتزمين بالإسهام البنَّاء في جميع البنود المدرجة في جدول أعماله بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل تعزيز الاتفاقية وتنفيذها.

كثيرا ما تهيمن أسلحة الدمار الشامل على حوار نزع السلاح لأسباب وجيهة. غير أن هناك مسائل هامة أخرى لنزع السلاح وتحديد الأسلحة مدرجة في جدول أعمال اللجنة. وبلدان الشمال الأوروبي ملتزمة باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. ونحث الدول المشاركة الأخرى على الانضمام إلينا في الجهد المبذول لتنفيذ خطة عمل قوية وطموحة وخريطة طريق في هذا الصدد. وتسهم الاتفاقية، بغرضها الإنساني، في إنهاء المعاناة والإصابات التي تسببها الألغام المضادة للأفراد وتمكين وصول المساعدات الإنسانية. ونهيب بجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقية أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير. ونحث أيضا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة.

تشكل التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحديا رئيسيا للسلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. وتؤيد

بلدان الشمال الأوروبي الصكوك التي تعالج تلك المسألة الهامة، بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وخطة الأمين العام لنزع السلاح.

وترحب بلدان الشمال الأوروبي بالعمل الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل على مدى السنوات الماضية، بما في ذلك إدراج ما يسمى بالنهج ذي المستويين لأنظمة الأسلحة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في تقريره لعام 2023. ونحن نعتبر الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة المحفل المناسب لمناقشة المسائل المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة في هذا المجال.

تلتزم بلدان الشمال الأوروبي التزاما راسخا بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فنحن نعتبر الفضاء الخارجي منفعة مشتركة للجميع. ويلزم تعزيز التعاون المتعدد الأطراف للحفاظ على السلامة والأمن والاستدامة في أنشطة الفضاء الخارجي وتعزيزها. وقد رحبنا باتخاذ القرار 231/76 وأيدنا اعتماده وإنشائه للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول.

إن وجود فضاء إلكتروني متاح عالميا وحر ومفتوح وآمن أمر أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية، فضلا عن صون السلام والأمن الدوليين. وبلدان الشمال الأوروبي ملتزمة بتعزيز التطبيق الكامل للقانون الدولي الساري في الفضاء الإلكتروني.

أخيرا، ولكن من المهم أيضا، أود أن أنتقل إلى مسألة نوع الجنس. ينبغي أن تكون المساواة بين الجنسين والإدماج الكامل للمرأة في عملنا الموضوعي أمرا عاديا. وبلدان الشمال الأوروبي لا تقبل ولا تتوقع أقل من ذلك.

وستبذل بلدان الشمال الأوروبي قصارى جهدها للإسهام بشكل بناء في العمل الهام الذي تقوم به اللجنة الأولى وخارجها. وسوف تسترشد في ذلك بروح التعاون والتعاطف بين بلدان الشمال الأوروبي التي أثبت الزمن جدواها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ألاحظ أن عددا من الممثلين المقرر أن يتكلموا باسم مجموعات إقليمية غير موجودين في القاعة. ولذلك، سننتقل الآن إلى البيانات الوطنية.

السيدة بُوِينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأؤكد لكم دعم المكسيك لنجاح عملكم. وأرحب أيضا بحضور الممثلة السامية ناكاميتسو وبملاحظاتها.

إن السياق الأمني الدولي الحالي يبعث على القلق. فالتوترات الجيوسياسية في تزايد، جنبا إلى جنب مع الإنفاق العسكري وتحديث الترسانات. إضافة إلى ذلك، فإن خطر الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية قد أصبح حاضرا أكثر من أي وقت مضى. والأسوأ من ذلك هي الأصوات التي تدعو إلى الإبقاء على تلك الأسلحة والتهديد بها واستخدامها وسيلةً للإكراه. وتؤكد المكسيك من جديد أن التنمية والسلام يجب أن يكونا الأولويتين الوحيدتين للدول، وأن الأمن لا يمكن أن يعتمد على المزيد من الأسلحة. ونحن نؤيد خطة الأمين العام الجديدة للسلام، التي تتضمن مقترحات مبتكرة للتعجيل باتخاذ تدابير تقربنا من عالم أكثر سلاما، عالم لا يقوم على المفاهيم التقليدية للأمن.

ويرى بلدي أنه لا بد من تجنب التبعات الإنسانية الكارثية التي قد تنجم عن أي تفجير نووي. ولا يزال نزع السلاح النووي إحدى المسائل المعلقة للأمم المتحدة، بعد 78 عاما من تأسيسها. وبدلا من أن نرى تقدما، فإن الاتجاه الحالي يتشبث بمنطق الردع الزائف وجميع المخاطر التي ينطوي عليها. وبعبارة بسيطة للغاية، أسلحة الدمار الشامل لا تضمن الأمن الدولي؛ بل هي تعرض بقاء البشرية كلها للخطر.

وعلى الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق في المؤتمرات العشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، فإن نظام المعاهدة لا يزال ساريا. وسيواصل بلدي دعمه لها إلى جانب الصكوك القانونية الدولية الأخرى المتعلقة بهذه المسألة، من تعزيز

المناطق الخالية من الأسلحة النووية إلى التحضير للاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي ستترشف المكسيك برئاسته هنا في نيويورك في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. كما نرفع صوتنا عاليا لصالح عالمية الصكوك الأخرى المتعلقة بهذه المسألة، على أمل أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، وأن يتم في نفس الوقت احترامها نصا وروحا. ويدين بلدي أيضا تطوير أو استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ونحث الدول الأطراف في الأطر المتعددة الأطراف التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على الامتثال لالتزاماتها واحترامها، لأن استخدام تلك الأسلحة يشكل أيضا تهديدا خطيرا.

إن للوفرة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نطاق واسع تأثير لا شك فيه على مجتمعاتنا. فالتدفقات غير المسؤولة وتحويل الوجهة والاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة يشعل فتيل النزاع في جميع مناطق العالم. إنها تغذي ظواهر مثل الجريمة المنظمة وتزيد من العنف، وتحصد المزيد من الضحايا كل يوم. ونظرا لتزايد الأسلحة المتاحة، سيكون العنف للأسف بديلا أكثر جاذبية للسلام. ومن الأهمية بمكان ألا نعتبر هذه الأمور طبيعية وأن نمارس المسؤولية المشتركة لتعزيز الآليات السياسية والقانونية القائمة. ويجب على الدول الأعضاء أن تضاعف جهودها لتشجيع المزيد من التعاون وتبادل المعلومات بشأن المتّجرين والطرق التي يسلكونها، والمعاملات المالية غير المشروعة، وأنشطة السمسرة في الأسلحة وتحويل وجهتها.

ونلاحظ مع الارتياح أن مختلف العمليات قد حققت نتائج ناجحة في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك المؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في اجتماعه المعقود في آب/أغسطس، الذي ركز بشكل خاص على دور هذه الصناعة، وهي رؤية ينادي بها بلدي بقوة. وتمكن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، من جانبه، من الاتفاق على الإطار العالمي لإدارة الذخائر التقليدية طوال دورة حياتها، مما يمثل تقدما مهما بشأن مسألة ظلت مهمشة لسنوات عديدة. ونؤكد مجددا أن الأسلحة والذخائر متلازمتان، وندعو إلى تعزيز التوافق والتكامل بين مختلف العمليات في ذلك الصدد.

لقد أدى التقدم في العلم والتكنولوجيا إلى ظهور فئات جديدة من الأسلحة وساحات المنافسة. وشهد المجتمع الدولي زيادة في الأتمتة واحتمال فقدان السيطرة البشرية على أدوات الحرب. وتسعى المكسيك ومجموعة متنوعة من البلدان إلى تسليط الضوء على مسألة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وأشير أيضا إلى أن إحدى التوصيات المحددة للأمين العام في الخطة الجديدة للسلام هي تحديدا الحاجة إلى حظر الأسلحة ذاتية التشغيل.

ومما يؤسف له أن استخدام الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني بطريقة تتنافى مع السلام والأمن الدوليين آخذ في الازدياد. وعلى الرغم من الاتفاق الواسع بين الدول الأعضاء على ضرورة الحفاظ على الاستخدامات السلمية لكليهما، فإن اعتبارهما سيناريوهين صالحين ومشروعين للمواجهة أو الردع أمر يبعث على القلق. ,والتنمية العالمية تعتمد على استخدام الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي أكثر من أي وقت مضى. ومن الضروري ضمان الاستدامة طويلة الأجل للأنشطة السلمية ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وأختتم بياني بالتذكير بالتحديات التي تواجه الأداء الموثوق به والفعال لآلية نزع السلاح. وعلى الرغم من أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تمكنت من إصدار توصيات بشأن الفضاء الخارجي هذا العام، فإنها لم تتمكن مرة أخرى من الاتفاق على توصيات بشأن نزع السلاح النووي، وليس من المستغرب أن تستمر دورة أخرى من مؤتمر نزع السلاح لم تُنجز فيها الولاية ويترسخ المأزق اليومي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الدور المهم رئيسا للجنة الأولى.

أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، فضلا عن موناكو وسان مارينو.

يواجه العالم اليوم انتشارا للأزمات: الحرب العدوانية غير المشروعة التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا وتبعاتها العالمية؛ والوضع المتدهور في منطقة الساحل وأجزاء أخرى من أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم؛ وحالة الطوارئ المناخية؛ وتزايد انعدام الأمن الغذائي؛ وتآكل الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ والإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف؛ والتهديدات السيبرانية؛ والتراجع في إنجاز أهداف التنمية المستدامة. إن أهداف التنمية المستدامة ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلام والأمن. وبدون السلام، لن يتحقق أي من أهداف التنمية المستدامة.

ولا يستطيع أي بلد بمفرده أن يتصدى لتلك التحديات، ولا بد من حلها بشكل جماعي. لهذا السبب سيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التمسك بالنظام الدولي القائم على القواعد المرتكز على ميثاق الأمم المتحدة، بينما يواصل الدفاع عن تعددية الأطراف، والهيكل العالمي لنظم تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، ومراقبة الصادرات، وتعزيز كل ذلك وتوطيده.

وهيكل نزع السلاح وعدم الانتشار يتعرض لضغوط كبيرة منذ بعض الوقت. ويأسف الاتحاد الأوروبي للموقف المعرقل الذي اتخذته بعض الدول فرادى، بما في ذلك عرقلة توافق الآراء في معظم المحافل المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار ومراقبة الصادرات هذا العام، ولا سيما في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة، المعقود في فيينا. وجدوى وفعالية اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار تتطلب تنفيذ تلك الاتفاقات والامتثال لها وإنفاذها بشكل كامل. وضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب أمر حاسم للحفاظ على سلامة المعايير القائمة. كما تعرضت النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات لضغوط مباشرة أو غير مباشرة لا مبرر لها.

ويعرب الاتحاد الأوروبي مجددا عن إدانته الشديدة للحرب العدوانية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا، بتواطؤ من بيلاروس، والتي تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. لقد انتهكت روسيا بشكل صارخ التزاماتها بموجب مذكرة بودابست لعام 1994 بالامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا أو سيادتها. ويدين الاتحاد الأوروبي اتفاق روسيا وبيلاروس على السماح بنشر أسلحة نووية روسية على أراضي بيلاروس. كما يدين تصرفات روسيا وخطابها النووي غير المسؤول وتهديداتها باستخدام القوة النووية في حربها العدوانية غير القانونية التي تشنها على أوكرانيا بلا مبرر ومن دون سابق استفزاز، والتي تبين أيضا أن تصرفات روسيا المتكررة تقوض السلام والأمن الدوليين. إن انتهاك روسيا لتدابير بناء الثقة والأمن القائمة والتزامات تحديد الأسلحة التقليدية قد أضر بالبنية الأمنية الأوروبية. وعلى روسيا أن توقف أعمالها العسكرية فورا، وأن تسحب جميع قواتها من كامل أراضي أوكرانيا، وأن تحترم بشكل كامل السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا. إننا نشعر بالرعب إزاء حملة روسيا من خلال الضربات الممنهجة بالقذائف والطائرات المسيَّرة ضد أهداف مدنية في أوكرانيا، في انتهاك منهجي لقواعد القانون الدولي الإنساني. وندين أيضا تسليم طائرات إيرانية بدون طيار إلى روسيا، في انتهاك للقرار 2231 (2015).

ومن الأهمية بمكان أن تمتنع جميع الدول عن القيام بأي عمل من شأنه أن يحبط هدف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والغرض منها. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء سعي عدة بلدان إلى تنفيذ برامج للقذائف التسيارية انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. وندعو إلى التفكيك الفوري لتلك البرامج التي تشكل مصدرا لعدام الثقة وتسهم في زعزعة الاستقرار الإقليمي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما الصكوك المتعددة الأطراف بشأن حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ويدعو جميع الدول غير الأطراف إلى التوقيع عليها أو الانضمام إليها.

إن تخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية المنشورة بموجب معاهدة ستارت الجديدة – والذي تعززه بشكل خاص آلية التحقق الفعالة

التي تنص عليها – يسهم في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار من خلال تخفيض شامل في المخزون العالمي من الأسلحة النووية المنشورة. وندعو روسيا إلى العودة فورا إلى الامتثال لمعاهدة ستارت الجديدة والوفاء بجميع التزاماتها. ونشدد على أن الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين تمتلكان أكبر الترسانات النووية تتحملان مسؤولية خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. وبالنظر إلى التعزيز السريع والواسع النطاق الترسانة النووية للصين، ندعوها للانضمام إلى اتفاقات تحديد الأسلحة في المستقبل واتخاذ تدابير فورية لتحسين الشفافية بشأن أسلحتها وعقيدتها النووية، والامتناع عن زيادة التعزيز ومتابعة تدابير الحد من المخاطر.

لقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ العام الماضي أنواعا مختلفة من القذائف التسيارية والانسيابية بأعداد لم يسبق لها مثيل، بما في ذلك من خلال محاولات لإطلاق السواتل باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. إننا ندين استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية، وندعوها إلى الامتناع عن إجراء تجارب نووية أخرى. فهذه الأعمال تهدد السلام والأمن الدوليين. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدخول في مناقشات مجدية مع جميع الأطراف المعنية لبناء أساس للسلام والأمن المستدامين واتخاذ خطوات ترمي للسعي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. ويتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلى عن أسلحتها النووية وأي أسلحة دمار شامل أخرى وعن قذائفها التسيارية والبرامج ذات الصلة بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكأولوية أمنية رئيسية، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا تصميمه الواضح على أن إيران يجب ألا تطور أو تمتلك سلاحا نوويا أبدا، ونذكر بتعهدات إيران في هذا الصدد والتزاماتها الدولية. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء استمرار إيران في اتخاذ إجراءات تنتهك خطة العمل الشاملة المشتركة، ولا سيما فيما يتعلق بتوسيع قدرتها على التخصيب النووي وإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب. وتنطوي هذه الإجراءات على مخاطر جمة تتعلق بالانتشار النووي. ويساور الاتحاد الأوروبي أيضا قلق شديد إزاء عدم تعاون إيران بشكل مجدٍ مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويحث إيران على اتخاذ الإجراءات اللازمة من دون تأخير للوفاء بالتزاماتها القانونية المتعلقة بالضمانات وبواجباتها تجاه الوكالة. وندين قيام إيران مؤخرا بطرد عدد من مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يقوض قدرة الوكالة على الاضطلاع بفعالية بولايتها المتعلقة بالضمانات. ونهيب بجميع البلدان أن تدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015).

ونحن ملتزمون تماما بالاضطلاع بدور قيادي بهدف تحقيق ميثاق طموح وعملي المنحى من أجل المستقبل كنتيجة لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل المقرر عقده في عام 2024.

يجب أن تعبر أي خطة جديدة للسلام عن تجديد تعهد جميع الدول باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وصون السلام والأمن الدوليين، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. إنها فرصة لصياغة استجابات جديدة للتهديدات القديمة والجديدة، بما في ذلك عن طريق تعزيز تدابير الوقاية، وضمان التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لحفظ السلام وبناء السلام وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بجميع أبعادها، فضلا عن الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما الإطار المتطور لسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني، الذي ينبغي أيضا أن ينهض بالحوكمة العالمية في مجال الاستخدام السلمي والآمن والمستدام للفضاء الخارجي، وأن يهدف إلى تعزيز أوجه التآزر بين مختلف مبادرات الحوكمة من أجل تعزيز سلامة الفضاء وأمنه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن النهج القائم على السلوكيات هو أقصر طريق لإحراز تقدم في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وسنواصل دعم وتعزيز صكوك تحديد الأسلحة التقليدية. وننوه باعتماد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب

الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان باعتباره إنجازا هاما للمجتمع الدولي، وكذلك الفرصة لمواصلة تلك الجهود في اجتماع المتابعة الأول للإعلان الذي سيعقد في أوسلو في العام القادم.

سيعمل الاتحاد الأوروبي بقوة على تعزيز وتوسيع نطاق الجهود الدولية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى النهوض بجميع حقوق الإنسان وكفالة تمتع جميع النساء والفتيات بكل تلك الحقوق تمتعا كاملا وتمكينهن، بما يتماشى مع التزاماته الدولية. وما فتئنا نضع منع جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني والقضاء عليها في صميم جهودنا.

في الختام، يدعم الاتحاد الأوروبي التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وهو ما يسهم فيه التجمع المعني بعدم الانتشار التابع للاتحاد الأوروبي، الشبكة الأوروبية لمراكز الفكر المستقلة، بأنشطة مختلفة. ومرة أخرى، سنحدد أولويات الاتحاد الأوروبي في إطار كل مجموعة من المجموعات السبع في البيانات التي سيدلى بها في الاجتماعات اللاحقة للجنة الأولى.

السيدة جنكينز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم وفد الولايات المتحدة، أهنئ ليتوانيا على انتخابها رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم ونتعهد بالعمل مع كل منهم من أجل تحقيق دورة ناجحة.

مرة أخرى، أنا هنا للإدلاء بملاحظات رسمية باسم الولايات المتحدة. إننا نعرف العملية تمام المعرفة. فكل منا يحدد إنجازاتنا وأهدافنا، والشراكات التي نرغب في تعميقها، والشواغل التي تساورنا بشأن حالة البيئة الأمنية. وعلى الرغم من هذه المحاورات المألوفة، فإن للمؤسسات المتعددة الأطراف مثل اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح دورا مهما تؤديه. وهذا الدور معرض للخطر. إن سلامة واستقرار النظام العالمي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار في خطر. ونحن نعلم جميعا أن هذا صحيح، ومع ذلك لم نتحرك بالسرعة المطلوبة.

إن الولايات المتحدة كانت – وستظل – نصيرا لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، سواء كان ذلك هنا، أو في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو في جنيف، أو في مكان آخر من العالم. وإذا لم نتحرك الآن، فإن الطريق أمامنا سيصبح أكثر وعورة. وسنسعى خلال الأسابيع الخمسة المقبلة إلى العمل مع جميع الأعضاء لدفع الجهود قدما حيثما أمكن إحراز تقدم.

وكما أشرت، لقد اعتدنا على إجراءات معينة، وللأسف لم يؤد ذلك في جنيف إلى شيء سوى الجمود والإحباط المفهوم. ويجب أن ينتهي ذلك.

ولكن أيا كان ما سيحدث في جنيف، فإن وجودنا هنا مهم للجنة للمشاركة في الاضطلاع بعملها، وتحديد الفرص التي يمكن فيها التحرك إلى الأمام، وتحديد سبل اتخاذ تلك الخطوات معا للمضي قدما.

إن وجود معيار عالمي تلتزم بموجبه جميع الدول بعدم استخدام الأسلحة الإشعاعية هو مثال على العمل الذي ينبغي أن يكون بمقدورنا جميعا دعمه. وقد اعترف المجتمع الدولي تاريخيا بأهمية السعي إلى حظر تلك الأسلحة، بما في ذلك في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ–2/10) وفي العمل الموضوعي المُنجز في مؤتمر نزع السلاح. لكن هذا العمل لم ينته بعد. ومن الناحية الموضوعية، نرى أن هذا معيار للسلوك يستحق ترسيخه. وتناول هذا الموضوع في جنيف يمكن أن يساعدنا جميعا أيضا على إيجاد مصلحة مشتركة في مؤتمر نزع السلاح وعلى تنشيط تلك الهيئة بأداء مهمة ملموسة وبناءة.

ثم هناك معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. لقد انقضى أكثر من 25 عاما منذ أن اضطلع مؤتمر نزع السلاح بولاية التفاوض على معاهدة يمكن التحقق منها بفعالية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وسيسهم إبرام معاهدة من هذا القبيل إسهاما كبيرا في منع سباق التسلح النووي وتمكين إبرام اتفاقات لتحديد الأسلحة في المستقبل، فضلا عن

النهوض بنزع السلاح النووي، وكلها أهداف لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بها التزاما عميقا.

إن أكبر خطأ يمكن أن نرتكبه اليوم هو التقليل من فائدة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في هذه اللحظة تحديدا من التاريخ التي تمس فيها الحاجة إليها. ولنكن صريحين. لا يمكن لأي اتفاق نووي آخر في جدول أعمال اليوم أن يكمل بكل هذا الوضوح كل ركيزة من ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن كندا ما فتئت تدافع عن هذه المسألة، وأحث الجميع بقوة على تأييد مشروع قرارها السنوي بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهناك من سيجادل بأن أيا من الجهدين لا يمكن أن ينجح لأن مؤتمر نزع السلاح لن يتصدى للتحدي الذي تطرحه عليه اللجنة الأولى. لكننا نرفض قبول تلك النظرة القدرية. لم يكن مؤتمر نزع السلاح ليواجه العراقيل لو لم نسمح نحن الأعضاء بذلك. ومن الخطأ أن تحجم اللجنة الأولى عن الطموح إلى اتخاذ إجراء على هذا الأساس. لن ننجح إذا لم نحاول.

وبالانتقال إلى إمكانية إقامة شراكات جديدة محتملة في الحد من احتمال نشوب نزاعات تقليدية، فلطالما اعتمدت الولايات المتحدة على أدوات الحد من المخاطر وتعزيز الشفافية وإدارة الأزمات المستمدة من اتفاقات تحديد الأسلحة لتعزيز الاستقرار. هذه الأدوات مرنة ويمكن تعديلها لكي تناسب تحديات أمنية بعينها. ويمكنها أن تزيد من الاستقرار والثقة والاطمئنان، مما ييسر استمرار التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال توفير مستويات مناسبة من الشفافية، تقلل أدوات الحد من المخاطر من سوء التقدير أو سوء الفهم وتوفر الوقت لتهدئة النزاع المحتمل. إننا مستعدون للعمل مع الدول الأعضاء المهتمة في استكشاف أدوات ملموسة للحد من المخاطر وتحقيق الاستقرار وإقامة مشاريع لبناء القدرات، ونحن على استعداد لإجراء حوارات افتراضية أو في عواصم لهذا الغرض.

وإذ نفتتح الدورة الحالية، فإنني واثقة من أننا جميعا سنثبت التزامنا بتعزيز المؤسسات والتدابير التي نتصدى من خلالها للتهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، إذا ما أردنا أن ننجح، يجب أن تتطابق أفعالنا مع أقوالنا. فالاتحاد الروسي يواصل ارتكاب حرب غير مشروعة وبغيضة ضد أوكرانيا ويرفض لأسباب غير مفهومة مبدأ أساسيا من مبادئ الأمن الدولي، وهو أنه بغض النظر عما يحدث، فإن من مسؤولية الدول الحائزة للأسلحة النووية إشراك بعضها البعض في وضع تدابير عملية لإدارة المخاطر النووية ومنع سباقات التسلح، وهي جهود ستتزايد أهميتها ونحن نواجه بيئة ما بعد عام 2026 دون قيود على ترسانات أكبر ثلاث دول نووية.

وجمهورية الصين الشعبية، من جانبها، منخرطة في تكديس سريع وغير شفاف للأسلحة النووية، وهو ما يقوض الاستقرار ويوازيه بشكل خطير عدم اهتمام جمهورية الصين الشعبية بالمناقشات الموضوعية بشأن الاستقرار الاستراتيجي والمخاطر النووية. وفي هذا الصدد، لا يزال يتعين على جمهورية الصين الشعبية أن تعترف بأن الأفعال – وليس الأقوال – هي ما يدل على السلوك المسؤول.

وتواصل إيران توسيع أنشطتها النووية بينما تعرقل أنشطة التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولأكثر من أربع سنوات، لم تقدم إيران أيضا تفسيرات ذات مصداقية تقنية إلى الوكالة فيما يتعلق بالأنشطة النووية غير المعلنة المحتملة. وبالمثل، فإن التقدم الذي أحرزته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجال التجارب النووية والصاروخية يشكل تهديدا متزايدا للسلام والأمن الدوليين وللنظام العالمي لعدم الانتشار، الذي لا تؤدي أنشطة الاتجار بالأسلحة الجارية بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا إلى زيادة تقويضه.

إن واقع تلك الإجراءات يجعل عملنا للحفاظ على ما بنيناه معا وتعزيزه أمرا بالغ الصعوبة. بيد أن هذا ليس عذرا للتقاعس عن العمل. ويواجه الجميع هنا خيارا بين مَن يسعون إلى المشاركة والتقدم ومَن يفضلون تأجيله؛ وبين مَن يظهرون الشفافية حتى عندما تكون صعبة ومَن يعملون تحت جنح الظلام؛ وبين مَن يسعون إلى توافق الآراء ومَن ينقضونه.

والولايات المتحدة لا تطلب من أعضاء اللجنة الأولى اختيار أحد الجانبين، بل اختيار أهدافهم المعلنة المتمثلة في المشاركة والشفافية

وتوافق الآراء، أي أن يختاروا معاهدة عدم انتشار أقوى، وأن يختاروا مؤتمر نزع سلاح ناجع، وأن يختاروا نبذ القدرية التي تسللت إلى عملنا في اللحظة نفسها التي نحتاج فيها إلى ذلك العمل أشد الاحتياج.

ولا شك أننا جميعا نواجه تحديات، ولكن أيضا فرصا جديدة، فرص جرى نسيانها أو تجاهلها أو تهميشها. كان لا بد لنا أن نغتنم هذه الفرص من زمن بعيد.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها الثامنة والسبعين. ونهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، ونتعهد بدعم جنوب أفريقيا وتعاونها الكاملين خلال هذه الدورة.

تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذين أدلي به باسم حركة بلدان عدم الانحياز والبيانين اللذين سيُدلى بهما باسم مجموعة الدول الأفريقية وائتلاف البرنامج الجديد.

ينعقد اجتماعنا في الوقت الذي يمر فيه سلامنا وأمننا الجماعيان بمنعطف حرج، يتسم بعدم اليقين والتوترات الدولية المتصاعدة. فالدول النووية في صراع مباشر وغير مباشر مع بعضها بعضا، والشواغل الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار بدأت تظهر من جديد. وعند هذا المنعطف تحديدا نحتاج إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في مجال نزع السلاح – المهمة المحددة للجنة الأولى – بغية البحث عن حلول ومواجهة التحديات والتهديدات التي يتعرض لها السلام والتي تؤثر على المجتمع الدولي والأمن الدولي.

وبينما لا تزال هناك تحديات مختلفة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي واستمرار ظهور تهديدات جديدة، فإن الإزالة التامة لجميع أسلحة الدمار الشامل تظل إحدى الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية لجنوب أفريقيا. لقد كانت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، التي عقدت هذا العام، فرصة لتقييم أثر الإخفاقات المتتالية لمؤتمرات استعراض المعاهدة. وقد شهدنا بينة أخرى على استمرار الاختلال الوظيفي والأزمة داخل نظام عدم الانتشار. وتأمل جنوب أفريقيا أن ننفذ الالتزامات والتعهدات بنزع السلاح النووي لتحقيق تقدم كبير في دورة الاستعراض الحادية عشرة.

ومن هذا المنطلق، فإن دخول المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية حيز النفاذ هو أحد أهم التطورات منذ عام 1946 في الجهد المبذول لإزالة الأسلحة النووية. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية هي تدبير ضروري وفعال يهدف إلى تحقيق وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وبالنسبة لجنوب أفريقيا، فإن المعاهدة هي بمثابة عامل حفاز لإحراز تقدم طال انتظاره بشأن ركيزة نزع السلاح في معاهدة عدم الانتشار والوفاء بالصفقة التاريخية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبناء على ذلك، ندعو جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة.

إن جنوب أفريقيا دولة طرف فخورة وملتزمة بمعاهدة بليندابا، وما فتئت تدعو إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بوصفها عنصرا أساسيا في جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار التي تسهم في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. وتدعو جنوب أفريقيا أيضا إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم، حيث لم تنشأ بعد مثل هذه المناطق. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر عام 1995 لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها سيظل ساريا إلى أن ينفذ تنفيذا كاملا.

ونظرا للنزاع الدائر في أوروبا والبعد النووي الذي اتخذه، تشجع جنوب أفريقيا الدول من تلك المنطقة على العمل من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة باتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونحن جميعا نتشاطر المسؤولية الجماعية عن التمسك بالمعايير الدولية للاتفاقية ضد إنتاج الأسلحة الكيميائية واستخدامها وتخزينها. وندين استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، ونواصل دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها السلطة الدولية الوحيدة المختصة تقنيا في مجال الأسلحة

الكيميائية. وتأسف جنوب أفريقيا لأن المؤتمر التاسع لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية اختتم أعماله بدون الاتفاق على وثيقة ختامية موضوعية، وإن كانت ترحب بقرار المؤتمر إنشاء فريق عامل مفتوح لجميع الدول الأطراف بهدف وضع تدابير محددة، بما في ذلك التدابير الممكنة الملزمة قانونا، التي يمكن أن تشمل توصيات لتعزيز الاتفاقية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

وتعلق جنوب أفريقيا أيضا أهمية كبيرة على آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، التي لها ولاية تقنية فريدة ولكنها محددة جيدا، لإثبات الحقائق المتعلقة بحوادث الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية المزعومة والإبلاغ الفوري عن نتائج تلك التحقيقات. ونحن نعتبر أن الوضع القانوني للآلية واضح ولا لبس فيه ولا نجد أن المبادئ التوجيهية والإجراءات التقنية الحالية غير كافية.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة تماما بالتنفيذ الكامل لاتفاقيات نزع السلاح الإنسانية، مثل اتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وتدعمها بهمة. وفيما يتعلق باتفاقية الذخائر العنقودية، أعلنت جنوب أفريقيا خلال الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في الاتفاقية أنها قد انتهت من تدمير مخزونها من الذخائر العنقودية في 7 أيلول/سبتمبر 2023، قبل الموعد النهائي لتدمير المخزون المحدد بثمانية أعوام.

وتتطلع جنوب أفريقيا إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في نيويورك في حزيران/يونيه 2024، ونثق أنه سيتم إحراز تقدم كبير للنهوض بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل.

وفيما يتعلق بالتهديدات الناشئة، ترى جنوب أفريقيا أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير تعاونية للتصدي للتهديدات التي تتعرض لها الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وما زلنا نشارك بحسن نية في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021–2025 لضمان إجراء الحوار بين الدول في محفل واحد شامل تحت رعاية الأمم المتحدة، محفل عالمي متعدد الأطراف يعمل على التسوية السلمية للنزاعات.

إن الحاجة إلى التعاون والحلول التوفيقية والجهد الجماعي أمر غاية في الأهمية لصون السلام والأمن الدوليين، لا سيما بالنظر إلى البيئة الأمنية العالمية المتوترة. وجنوب أفريقيا من أشد المؤيدين لتعددية الأطراف والتقيد بسيادة القانون الدولي والتطبيق المتسق وغير التمييزي للصكوك ذات الصلة في التعامل مع التحديات العالمية الحالية والناشئة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئة السفير باولاوسكاس على توليه رئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. وباسم جمهورية كوريا، أؤكد لكم ولأعضاء المكتب الجدد دعم وفدي الكامل.

في كل عام، نجتمع هنا لمناقشة نزع السلاح والأمن الدولي. وبعد مناقشات ساخنة، نحاول التوصل إلى تفاهم مشترك يتجسد في شكل مشاريع قرارات. والغرض من مناقشاتنا المطولة والمرهقة في كثير من الأحيان هو وضع المعايير الدولية من خلال عملية راسخة. وهذا هو جوهر تعددية الأطراف. ومع ذلك، فإن كل الجهود المبذولة في اللجنة الأولى لن تجدي نفعا إذا لم تراعى المعايير التي تحققت بشق الأنفس أو لم تُنفذ أو ضُرب بها عرض الحائط أو انتُهكت عمدا.

وللأسف، فإننا نواجه واقعا تتعرض فيه القواعد والمعايير الراسخة لتحديات متزايدة أو تلقى تجاهلا سافرا. فالغزو الروسي لأوكرانيا يشكل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وسعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر إلى امتلاك برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، إلى جانب عمليات الإطلاق المتواصلة التي تقوم

بها، يشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأي تعاون بين هذين البلدين – روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – يسهم في زيادة تعزيز برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسلحة الدمار الشامل أو قدراتها العسكرية هو انتهاك واضح آخر لقرارات مجلس الأمن المتعددة.

وجمهورية كوريا، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن للفترة 2024–2025، ستؤدي واجبها في التمسك بإخلاص بالقواعد والمعايير الراسخة من أجل ضمان السلام والأمن الدوليين. وندعو الاتحاد الروسي إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الكف عن أي استفزازات أخرى واختيار طريق الحوار ونزع السلاح النووي بالكامل.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية الأساسي لنظام عدم الانتشار، يجب أن تظل قوية. وحقيقة أننا اقتربنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، لولا اعتراض دولة طرف واحدة فقط، تبين أن هناك أمور توحدنا أكثر مما يفرقنا. وينبغي أن نواصل عملنا بهذه الروح وأن نمتنع عن مخالفة الممارسات الراسخة، مثل إعداد موجز الرئيس تحت سلطته وحده.

وعلاوة على ذلك، ينبغي معالجة المسائل التي تأخر علاجها كثيرا دون مزيد من التأخير. ولا يمكن لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن ينتظر أكثر من ذلك، كما أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أمر لا يقل إلحاحا. ونرحب بالدولتين الجديدتين اللتين صدقتا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هذا العام، وهما سري لانكا وجزر سليمان.

إننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنشيط الجهود ذات الصلة واتخاذ نهج ملموس وتدريجي نحو نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، ننوه بالدور الهام لمبادرة ستكهولم والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. كما نؤكد مجددا دعمنا الكامل لمبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، بوصفنا أحد رؤسائها المشاركين.

وتكرر جمهورية كوريا تأكيد تأييدها لاتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قِبَل أي جهة كانت وفي أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. وفي هذا الصدد، تثق كوريا ثقة تامة في أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستواصل الاضطلاع بعملها باستقلالية ومهنية ونزاهة. ونهيب بالبلدان القليلة التي لم توقع أو تصدق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى التوقيع والتصديق عليها على وجه السرعة.

وتعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على ضمان بيئة فضائية آمنة ومأمونة ومستدامة للجميع. ومن هذا المنطلق، نقدر عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول بوصفه فرصة مهمة لإيجاد أرضية مشتركة بشأن تحديد السلوكيات المسؤولة للحد من التهديدات الفضائية. ونرحب أيضا باعتماد الفريق العامل الثاني التابع لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بتوافق الآراء تقريرا بتوصية بشأن الشفافية وآليات بناء الثقة في الفضاء الخارجي.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة للتأكيد على أن ما يسمى بإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسواتل لا علاقة له بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

إن أي عملية إطلاق تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، بغض النظر عما تحمله، يمكن أن تسهم في زيادة التقدم التكنولوجي نحو إيصال الأسلحة النووية، ومن ثم فهي محظورة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندين بشدة أي عمليات إطلاق من هذا القبيل وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الكف عن أي استفزازات أخرى، مثل إطلاقها المعلن عنه مسبقا لما يسمى ساتلا آخر في تشرين الأول/أكتوبر للمرة الثالثة هذا العام.

ولأن المشهد الأمني الدولي والإقليمي أصبح معقدا ومضطربا بشكل متزايد، بات من المهم أكثر من أي وقت مضى تعزيز تجارة

الأسلحة بشكل قانوني ومنظم تنظيما جيدا مع منع الاتجار غير المشروع بها وتحويل وجهتها.

وجمهورية كوريا، بصفتها رئيسة المؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، قادت مناقشات للتشجيع على مزيد من التضامن والتعاون بهدف التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة. وكشريك قوي في المعاهدة، نؤكد من جديد التزامنا بالمشاركة النشطة والبنّاءة.

وفي عالم اليوم شديد الترابط، لا يمكن لأي بلد بمفرده مواجهة تحديات الأمن السيبراني. كما نؤمن إيمانا قويا بأن الفضاء الإلكتروني ليس بلا قوانين ولا ينبغي إساءة استخدامه لأغراض خبيثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الهجمات السيبرانية على البنية التحتية الحيوية وسرقات العملات المشفَّرة .

ويعرب وفدي عن قلقه العميق إزاء الأنشطة السيبرانية الخبيثة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتمويل برامجها غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل.

ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تلتزم بإطار الأمم المتحدة للسلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني لدعم إقامة فضاء سيبراني مفتوح وآمن ومستقر ويمكن الوصول إليه وسلمي. ويعرب وفدي عن تقديره للإنجازات المهمة التي حققتها الجمعية العامة في النهوض بهذا الإطار، بما في ذلك عمليات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021– 2025، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، ويرحب أيضا بأحدث إنجازات الفريق العامل مفتوح العضوية، بما في ذلك الدليل العالمي لجهات الاتصال واعتماد التقرير المرحلي السنوي (انظر A/77/275).

وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية كوريا، بوصفها عضوا جديدا في مجلس الأمن، ملتزمة أيضا بالتوعية بالأمن السيبراني في المجلس، الذي أناطه ميثاق الأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وسيُضطلع بذلك العمل بطريقة يعزز بعضها بعضا ويكمل عمل الجمعية العامة.

والذكاء الاصطناعي شيئ يجب أن ننتبه إليه، نظرا لإمكاناته الهائلة لتعزيز الاستقرار العالمي وتعطيله على حد سواء. وفي هذا الصدد، تسلم جمهورية كوريا بأهمية الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري. ونحن نعتز بالمشاركة في استضافة مؤتمر القمة الثاني بشأن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري في العام المقبل، إلى جانب هولندا.

وجمهورية كوريا تناصر بقوة مشاركة الشباب على النحو المبين في الإجراء 38 من خطة الأمين العام لنزع السلاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أرجو من ممثل كوريا أن يختتم بيانه. إنني أشاطره تماما شعوره بالإحباط، فقد مررت بمثل هذا الموقف من قبل، لكنني أقول إنه سيكون بإمكاننا نشر جميع البيانات على البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE. وأعرب لكم عن خالص شكري، سيدي، على متابعتكم لهذه المداولات.

السيد بينارانداا (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تهنئ رابطة أمم جنوب شرق آسيا السفير ريتيس باولاوسكاس، ممثل ليتوانيا، على انتخابه رئيسا للجنة الأولى، كما تهنئ أعضاء مكتبه على انتخابهم. ونؤكد لفريقه على دعمنا. نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لوكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على جهودهما الدؤوبة والمتسقة في النهوض بجدول أعمال نزع السلاح في الأمم المتحدة، ولا سيما في هذا المشهد الجيوسياسي الصعب حيث لا يزال الهيكل العالمي للسلام والأمن يتعرض لضغوط جراء تصاعد التوترات بين الدول الكبرى، وتحديث الترسانات النووية، وسباق التسلح المتسارع والنزاعات الدائرة في أجزاء مختلفة من العالم.

ونعرب عن القلق إزاء تراجع الالتزام والتعاون في الآليات العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، ونهيب بالبلدان، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، الحفاظ على التزاماتها وتعهداتها بموجب تلك الآليات وتنفيذها بالكامل، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ما زال يساورها القلق أيضا إزاء العواقب الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية على صحة الناس وسبل العيش الاجتماعية والاقتصادية وعلى البيئة والتنمية المستدامة.

وإذ ترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بعقد المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، فإنها تأسف لأنه اختتم أعماله بدون وثيقة ختامية بتوافق الآراء كان من شأنها أن توفر زخما إضافيا تمس الحاجة إليه نحو نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وتواصل الرابطة دعوة جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تجديد التزاماتها بالتنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة ولا سيما المادة السادسة، وإلى بذل قصارى جهدها لحماية مصداقية وسلامة معاهدة عدم الانتشار، وتعبئة الجهود من أجل التوصل إلى وثيقة ختامية توافقية مجدية مرغوب فيها بشدة للمؤتمر الحادي عشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في عام 2026.

وفي هذا الصدد، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بالنهوض بنزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، والاعتراف بالحاجة إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، الذي يظل السبيل الوحيد لضمان عدم استخدامها مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف.

وتدعو الرابطة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بجميع التزاماتها وواجباتها في مجال نزع السلاح النووي، وتشدد على ضرورة تقيدها بالمساءلة من خلال معايير وإجراءات ملموسة وقابلة للقياس ومحددة زمنيا بشأن نزع السلاح النووي مع تحديد مواعيد نهائية، والإبلاغ عن تنفيذها لالتزاماتها بطريقة منظمة تمكن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من المشاركة البناءة في تقاريرها إلى أن يتحقق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتؤكد الرابطة من جديد موقفها الجماعي المناهض للتجارب النووية وتواصل التشديد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من دون تأخير. وقد صدقت عليها جميع الدول الأعضاء في الرابطة. وننضم إلى الآخرين في حث الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 على التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى في نهاية المطاف دخولها حيز النفاذ.

نؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى على النحو المكرس في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)، ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة.

وستقدم رابطة أمم جنوب شرق آسيا قرارها المستكمل بشأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح العام والكامل. ونحن ملتزمون بمواصلة تعزيز معاهدة بانكوك من خلال تنفيذ خطة العمل للفترة 2023– 2027 ودعم تنفيذها، بصيغتها المعتمدة في بنوم بنه في عام 2022، مع التزام متجدد وتركيز أشد على الإجراءات الملموسة.

وتؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا مجددا أن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي عقد اجتماعها الأول للدول الأطراف في حزيران/يونيه 2022، هي اتفاق تاريخي يسهم في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ويكمل الصكوك الأخرى القائمة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومن المأمول أن تسهم المعاهدة في تعزيز الهدف المتفق عليه عالميا المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتلتزم الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها التزاما كاملا بتنفيذها وتشارك بشكل بناء في التحضير للاجتماع الثاني للدول الأطراف في المعاهدةمن أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ونكرر التأكيد على أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الإقليمية المشتركة بطريقة استراتيجية وشاملة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين للتوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية ونؤكد مجددا التزامنا بتلك المعاهدة التاريخية. ونعيد التأكيد على دعمنا الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في اضطلاعها بالعمل المكلفة به بوصفها الهيئة المنفذة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بطريقة شاملة وموضوعية ومحايدة بالتكامل مع عمل الأمم المتحدة.

ونؤكد من جديد أيضا التزامنا باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وإذ نسلم بضرورة إجراء مفاوضات متعددة الأطراف ونلاحظ عدم وجود تدبير للتحقق، وهو ما يشكل تحديا لفعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية، نرحب بإنشاء الفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

كما نولي أهمية كبيرة لتعزيز التعاون الدولي والمساعدة وتبادل الخبرات في مجال السموم والعوامل البيولوجية والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية.

ونحيط علما بالمناقشات المتعددة الأطراف الجارية بشأن المسائل الناشئة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، مثل الفضاء الخارجي. ونؤكد من جديد أن الوصول إلى الفضاء الخارجي حق غير قابل للتصرف لجميع الدول، وأن استخدام الفضاء الخارجي ينبغي أن يكون للأغراض السلمية فقط ولمنفعة جماعية للبشرية.

وتسلم الرابطة بالحق والاختصاص المشروعين للدول ذات السيادة في استخدام الأسلحة التقليدية لصون الأمن الداخلي والدفاع عن السلامة الإقليمية، مع التشديد على ضرورة التصدي لتزايد الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية، الذي يعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويهدد السلم والأمن. وفي هذا الصدد، ترحب الرابطة باعتماد التقرير النهائي للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بتوافق الآراء، وترحب بقرار الاجتماع إنشاء برنامج دائم مخصص للتدريب بمِنَح الزمالات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، خاصة للبلدان النامية، ونتطلع إلى المؤتمر الرابع لاستعراض برنامج العمل في عام 2024. وترحب الرابطة أيضا باعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية في حزيران/يونيه المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية بوصفها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها.

وتعيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا تأكيد التزامها ببناء فضاء سيبراني مفتوح وآمن ومأمون ومستقر ويمكن الوصول إليه وقابل للتشغيل البيني وسلمي ومرن. ونرحب باعتماد التقرير المرحلي السنوي الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021–2025 بتوافق الآراء خلال الدورة الموضوعية الخامسة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها 2021–2025. وستواصل الرابطة تقديم كامل الدعم والتعاون للسفير برهان غفور، ممثل سنغافورة، بصفته رئيسا للفريق العامل المفتوح العضوية.

وتأمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن نتمكن من مواصلة عملنا المثمر في مجال نزع السلاح ونحن نبدأ دورة جديدة لهيئة نزع السلاح مدتها ثلاث سنوات. وإذ نمضي قدما في المداولات، نود أن نشدد على أن للدول حقوقا مشروعة في كفالة أمنها على ألا يكون ذلك على حساب الأمن الجماعي لجميع الدول. وفي هذا الصدد، تسلم الرابطة بأهمية تعددية الأطراف في وضع نهج قائم على القواعد لوضع المعايير وكأداة لبناء الثقة.

وأخيرا تؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا التنفيذ الكامل والفعال للجهود الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 1540 (2004) وخطة الأمين العام لنزع السلاح، بغية النهوض بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار بطريقة ملموسة وشاملة ومتكاملة. وتحيط الرابطة علما بخطة الأمين العام الجديدة للسلام، التي تحدد رؤيته

للجهود المتعددة الأطراف التي ينبغي بذلها لتحقيق السلام والأمن، استنادا إلى القانون الدولي، من أجل عالم يمر بمرحلة انتقالية. ويمكن للأمين العام أن يعول على أن الرابطة ستظل مشاركة بفاعلية في المناقشة في هذا الصدد.

في الختام، ستظل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ثابتة في التزامها بالنهوض بالجهود العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وإذ نجتاز مشهدا جيوسياسيا معقدا يتسم بالتوترات المتصاعدة وتحديث الأسلحة النووية والنزاعات، تشدد الرابطة على الحاجة الملحة إلى الوحدة والتعاون بين الدول. وندعو إلى تعزيز التعاون الدولي بهدف إيجاد عالم خالٍ من تهديد الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ومن خلال تعددية الأطراف والنهج القائم على القواعد، نتطلع إلى الإسهام في نظام عالمي أكثر أمانا وسلاما.

وأخيرا، تعرب الرابطة عن استعدادها للمشاركة مع الدول الأعضاء الأخرى وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إذ نشرع في العمل المهم للجنة الأولى هذا العام.

السيد والاس (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

بادئ ذي بدء، تهنئكم الجماعة الكاريبية، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وتتعهد بتقديم دعمها الكامل لكم خلال رئاستكم العمل الحيوي للجنة للنهوض بالسلام والأمن الدوليين. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسفير بيريس، ممثل سري لانكا، على قيادته للجنة خلال الدورة السابعة والسبعين.

تؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تجتمع اللجنة الأولى على خلفية هيكل دولي للسلم والأمن يواجه تحديات أمنية جديدة وأكثر تعقيدا. إن البيئة الجيوستراتيجية الحالية خطيرة للغاية. ونطاق الإرهاب الدولي ومداه، والنفوذ المتزايد للجهات الفاعلة من غير الدول، والزيادة المفزعة في العنف المسلح، وتهديدات الانتشار الجديدة، والتصعيد المستمر للنزاعات بين الدول، كلها أمور لم يسبق لها مثيل بلا شك.

وترى الجماعة الكاريبية أنه في ضوء الحاجة الملحة إلى مواجهة تلك التحديات العالمية، يجب تكثيف استجاباتنا وسط تزايد علامات عدم اليقين وعدم الاستقرار والهشاشة. لذلك، ندعو جميع الدول إلى التصرف بشكل متسق في إطار ميثاق الأمم المتحدة بشأن جميع المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي.

وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام لوضع خطة جديدة للسلام، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء وبالتعاون مع جميع الشركاء المعنيين، كجزء من الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المقرر عقده في عام 2024. نؤيد أيضا دعوة الأمين العام إلى الاتفاق على المزيد من الاستجابات الأمنية الجماعية، ومجموعة ذات مغزى من الخطوات لإدارة المخاطر الناشئة، على النحو الوارد في تقريره عن خطتنا المشتركة (A/75/982).

وينبغي أن تكون مواجهة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة شاغلا للمجتمع الدولي بأسره. إن الاعتراف بأن مبيعات الأسلحة يمكن أن تؤدي إلى إراقة دماء الأبرياء من أجل الربح أمر بعيد كل البعد عن العناوين الرئيسية التي كثيرا ما تستخدم لتبرير صفقات الأسلحة ببلايين الدولارات بدعوى أنها تعزز الاستقرار وأنها لأغراض الدفاع فقط.

والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في طليعة الدول التي شهدت، بصورة مؤلمة، الآثار المدمرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المرتبطة بها، على الرغم من أنها ليست من صانعي الأسلحة التقليدية أو مصدّريها أو كبار مستورديها. وفي مواجهة العواقب الوخيمة، تضطر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إلى تحويل الموارد الشحيحة من ميزانياتنا الإنمائية الوطنية في محاولة لكبح الآثار البعيدة المدى لهذه الآفة.

ونظرا لقلق الجماعة الكاريبية العميق إزاء المستوى غير المسبوق للجريمة في أراضينا، اجتمع رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في

ترينيداد وتوباغو في نيسان/أبريل في ندوة إقليمية بغية التصدي للجريمة والعنف بوصفهما من مسائل الصحة العامة. وقد اعتنقت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية الرأي القائل إن العنف أزمة صحية عامة تتطلب تدخلات شاملة لمكافحة جائحة أودت بحياة عدد كبير جدا من الأرواح لفترة أطول مما ينبغي. وقد شددت الندوة الإقليمية، التي أسفرت عن اعتماد إعلان من جانب رؤساء الحكومات، على أهمية وجود استجابة متكاملة وفعالة تعزز نظم التعليم والعدالة الجنائية، وتحسن تكافؤ فرص الحصول على الخدمات، وتشرك الشباب أنفسهم، في جملة أمور، في معالجة مسألة الجريمة والعنف. ووجدت الجماعة الكاريبية أن الاتفاقات غير الملزمة تساعدنا كثيرا في محاولاتنا للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة في منطقتنا.

وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، في حزيران/يونيه. ولأول مرة، تناولت الأمم المتحدة مسألة الذخيرة في محفل مخصص. ونؤكد من جديد رأينا بأن معالجة مسألة الذخيرة التقليدية على المستوى الدولي بطريقة شاملة ومستقلة ضرورية وتأتي في الوقت المناسب.

وباعتماد إطار عالمي جديد بشأن الذخيرة التقليدية عولجت أخيرا ثغرة هامة في تحديد الأسلحة ظلت قائمة لفترة أطول مما ينبغي. وتتوقع الجماعة الكاريبية أن يكمل الإطار الشامل للذخيرة التقليدية الاتفاقات القائمة بالفعل على الصعيدين الدولي والإقليمي، ولا سيما برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ولذلك، نكرر التأكيد على الأهمية التي نوليها لبرنامج العمل بوصفه أداة هامة لتعبئة التعاون الدولي من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ونتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في العام المقبل.

لقد مرت 10 سنوات منذ فتح باب التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة. واضطلعت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بدور فعال في عملية المعاهدة منذ إنشائها. وما زلنا نعتبر معاهدة تجارة الأسلحة أداة بالغة الأهمية في جهود المجتمع العالمي الرامية إلى تحقيق عالم أكثر أمنا وأمانا. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه يمكن لمعاهدة قوية وعالمية لتجارة الأسلحة أن تنظم بفعالية الاتجار بالأسلحة التقليدية والذخيرة وتقضي على عمليات تحويل وجهة الأسلحة ونقلها على نحو غير مشروع، التي تسهم إسهاما كبيرا في معاناة كثير من مواطنينا، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يعيشون يوميا تحت الأثر المميت والمدمر للاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية. لذلك، تشيد الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بالعمل المنجز خلال المؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة برئاسة جمهورية كوريا للنهوض بمصالح المعاهدة، ونرحب بعقد المؤتمر العاشر للدول الأطراف برئاسة رومانيا.

إن إزالة الأسلحة النووية من الوجود ستكون أعظم هدية يمكن أن نقدمها للأجيال القادمة. ونؤكد بقوة أن السبيل الوحيد للقضاء التام على المخاطر النووية هو إزالة الأسلحة النووية من كوكبنا. ولكن الحالة الراهنة للنظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار ترسم صورة مثيرة للقلق. وقد سبق للجماعة الكاريبية أن أعربت عن خيبة أملها العميقة لأن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يتمكن من إصدار وثيقة ختامية بتوافق الآراء، وفشل أساسا في إحراز تقدم كبير بشأن التزامه بتخليص العالم من الأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بوصفها دولا ملتزمة التزاما كاملا بمعاهدة عدم الانتشار، تأسف لأن الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026، التي اختُتمت مؤخرا، لم تتمكن من اعتماد موجز وقائعي باتفاق جميع الدول الأطراف. والشلل المؤسف لمعاهدة عدم الانتشار يبرهن على أهمية ووجاهة معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اضطلعت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بدور رائد في اعتمادها. ويكشف فشل اجتماعات معاهدة عدم الانتشار في إحراز تقدم كبير أن لمعاهدة حظر الأسلحة

النووية دورا بالغ الأهمية في مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح. والواقع أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تشكل خطوة أساسية نحو إزالة الأسلحة النووية على نحو لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه وشفاف، وهو أمر ضروري لإيجاد وصون عالم خالٍ من تلك الأسلحة، ولتحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وإذ نتطلع إلى الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر، تحث الجماعة الكاريبية جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك دون تأخير.

ويصادف هذا العام مرور ١٩ سنة على اتخاذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004). ومما يؤكد التزام الجماعة الكاريبية الطويل الأمد بالعمل في بيئة متعددة الأطراف للتصدي للتهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل، تصديقنا على معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونجدد التزامنا بتنفيذ التزاماتنا الملزمة قانونا المنبثقة عن القرار 1540 (2004).

سيستمر التقدم في التكنولوجيا في دفع التغييرات حول كيفية اندلاع النزاعات في المستقبل. وأصبح من الواضح بشكل متزايد أن إدخال تطبيقات تكنولوجية جديدة، مثل تلك المتعلقة بالتشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة، وغياب التحكم البشري في عمليات صنع القرار المتعلقة بتلك الأسلحة، يثيران شواغل خطيرة من المنظورات الإنسانية والقانونية والأمنية والتكنولوجية والأخلاقية،. ولا تزال الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تشعر بالقلق من أن هذه الأسلحة قد تكون لها آثار ضارة على صون السلم والأمن وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، مما يثير تساؤلات بشأن كفاية أطر الحوكمة القائمة، وانتشار تلك الأسلحة بين الأطراف الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإجرامية والعصابات والإرهابيين.

وفي هذا الصدد، عقد مؤتمر الجماعة الكاريبية بشأن الآثار البشرية لمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل في ترينيداد وتوباغو قبل شهر، اعتمدت فيه الدول الأعضاء إعلان الجماعة الكاريبية بشأن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل. وتفخر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بإعلان انضمامنا إلى دول أخرى في الجهد المبذول للتفاوض على صك دولي ملزم قانونا يحظر منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل التي لا يمكن التنبؤ بها أو السيطرة عليها. وتقر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بالعمل المهم المضطلع به في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، مع التسليم بالحاجة إلى توسيع نطاق المناقشة لاستيعاب الحوار الشامل المطلوب للنهوض بصك دولي ملزم قانونا يتضمن محظورات وأنظمة بشأن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل.

وتقدر الجماعة الكاريبية الدعم المستمر الذي تتلقاه من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. لقد ساعد المركز الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في تدابير بناء القدرات وبرامج المساعدة التقنية. ونتطلع إلى استمرار تعاوننا في ذلك الصدد.

تود الجماعة الكاريبية أيضا أن تسلط الضوء على الدور المهم للمجتمع المدني في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. ونحن نقدر شراكتنا مع أعضاء المجتمع المدني ونلتزم بمواصلة تعاوننا معهم من أجل النهوض بهدف نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي الختام، تسلم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بأن عمل اللجنة ينطوي على تحديات وأنه يتعذر في كثير من الأحيان التوصل إلى توافق في الآراء. ومع ذلك، أمامنا فرصة أخرى لإعادة توجيه الحوار، وإطلاق المفاوضات خلال الدورة الحالية، وإحراز تقدم مجدٍ بشأن جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وخلال مناقشاتنا ومفاوضاتنا، علينا أن نتذكر أنه لن يكون أي منا آمنا حقا حتى نصبح جميعا آمنين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على خمس دقائق للبيان الأول وثلاث دقائق للبيان الثاني.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لهذا المنصب، وأتمنى لكم كل النجاح في عملكم. ويتعهد الوفد الروسي بتقديم كل مساعدة ممكنة لكم في تيسير مناقشاتنا الموضوعية.

وفيما يتعلق ببياننا في ممارسة حق الرد، نرى لزاما علينا أن نشير مرة أخرى إلى أننا لا نعتزم التسامح مع أي محاولة أخرى عديمة الضمير لا تخلو من نفاق من جانب الدول الغربية لصرف الانتباه عن الأسباب الحقيقية للأزمة الأوكرانية بإلقاء كامل المسؤولية على روسيا. كما ندعو ممثلي مكتب اللجنة الأولى ومكتب الجمعية العامة والأمانة العامة إلى الامتناع عن الإدلاء ببيانات متحيزة بشأن المسألة الأوكرانية، واتباع نهج متوازن ومدروس، والاستماع باهتمام إلى آراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بدون استثناء، وعدم السماح لمجموعة من الدول الغربية بتسييس أعمال الجمعية العامة، وتمييع ولايتها وتحويلها إلى أداة للضغط السياسي، بما في ذلك في سياق الوضع في أوكرانيا ودونباس.

لم تظهر الأزمة الأوكرانية في شباط/فبراير 2022. فطوال الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي، قام الأمريكيون وعملاؤهم بتنمية المشاعر المعادية لروسيا والداعمة للنازية الجديدة في أوكرانيا، وإثارة الكراهية لروسيا وكل ما هو روسي، وطمس اللغة والتاريخ والثقافة الروسية والانخراط في التطوير العسكري لأراضي البلد. في عام 2008، فتحت أوكرانيا الباب أمام منظمة حلف شمال الأطلسي، وفي واقع الأمر وُعدت بعضوية التحالف. كل ذلك شكل تهديدا مباشرا لأمن روسيا.

في شباط/فبراير 2014، وبدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تم تنفيذ انقلاب مسلح مناهض للدستور في كييف، والذي جلب المتطرفين القوميين إلى السلطة. لم يقبل السكان الناطقون بالروسية نظامهم الجديد. وفي آذار/مارس، عادت القرم إلى روسيا، وبدأت سلطات كييف في قمع مناطق أخرى. وفي نيسان/أبريل 2014، أرسل نظام كييف جيشه لقمع احتجاجات سكان دونباس، الذين كانوا يحاولون حماية حقوقهم وهويتهم. أدى ذلك في النهاية إلى حرب أهلية. لكن اتفاقات مينسك حالت دون تصعيد تلك الحرب على المستوى الوطني، وسمحت بتسوية النزاع بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

إلا أن كييف قامت بتخريب تنفيذ تلك الاتفاقات بدعم غربي، وكانت تُعِد للانتقام، وهو ما اعترف به علانية الرؤساء السابقون لفرنسا وألمانيا وأوكرانيا في العام الماضي. وظلت القوات المسلحة الأوكرانية تقصف المباني السكنية والبنية التحتية المدنية في دونباس طوال ٧ سنوات. وفي الوقت نفسه، فرضت السلطات الأوكرانية حصارا وحشيا على المنطقة. واتضح في وقت لاحق أنهم كانوا يعدون العدة لغزو تلك المنطقة بالقوة في آذار/مارس 2022.

وطوال تلك السنوات، كانت روسيا تقوم بتيسير الحوار بين كييف ودونباس، وكذلك تنفيذهما لاتفاقات مينسك. وعملنا بهمة في فريق الاتصال الثلاثي وفي إطار صيغة نورماندي. وحاولنا التوصل مع الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي إلى اتفاق بشأن ضمانات الأمن المتبادل. وفي نهاية عام 2021، اقترحنا إبرام الاتفاقات ذات الصلة التي تم رفضها. وفي غضون ذلك، انخرطت دول منظمة حلف شمال الأطلسي في عسكرة أوكرانيا، وأجرت تدريبات مشتركة مكثفة بشكل متزايد على أراضيها. وفي مؤتمر ميونيخ للأمن، المعقود في شباط/فبراير 2022، طالب زيلينسكي بالحصول على أسلحة نووية. وشكّل ذلك خطرا حقيقيا على روسيا وعلى الأمن الدولي. وشهد الشهر نفسه استفزاز القوات المسلحة الأوكرانية للتصعيد في دونباس بزيادة قصفها. واضطر أكثر من 000 100 من سكان تلك المنطقة للفرار إلى روسيا. ونتيجة لذلك، لم يكن أمامنا خيار سوى الاعتراف باستقلال جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية، والبدء في 24 شباط/فبراير 2022 بعملية عسكرية خاصة لحماية دونباس، وتجريد أوكرانيا من السلاح، ونزع النازية منها، والقضاء على التهديد النابع من أراضيها. وسنحقق تلك الأهداف المعلنة بالتأكيد.

وقبل عام مضى، في 30 أيلول/سبتمبر 2022، وقع حدث حاسم وتاريخي ومصيري حقا –

أوشك أن أختتم بياني.

كما قلت، قبل عام مضى –

أود أن أختتم بياني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كان علي أن أطلب إلى ممثل الاتحاد الروسي أن يختتم بيانه.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يجد وفدي نفسه مضطرا لأخذ الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيانات التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا.

يرفض وفدي رفضا قاطعا تلك البيانات السخيفة، لأن هدفها، في جميع النوايا والمقاصد، تشويه طبيعة مسألة شبه الجزيرة الكورية. في القرن الماضي، وضعت الولايات المتحدة سياسة وطنية لإزالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ماديا من الخريطة، بل وتحقيقا لهذه الغاية فرضت حربا. واليوم، زادت الولايات المتحدة إلى أقصى حد من تهديدات الحرب النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستئناف تدريبات الحرب النووية المشتركة الواسعة النطاق التي من الواضح أنها عدوانية في طبيعتها. وتنشر الولايات المتحدة أيضا أصولها النووية الاستراتيجية حول شبه الجزيرة الكورية على أساس دائم، وتصعد باستمرار سيناريو الحرب العدوانية، رغبة في الوصول إلى الفريق الاستشاري النووي وتحريكه بهدف استخدام الأسلحة النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالتواطؤ مع جمهورية كوريا.

والأسوأ من ذلك أنها عجلت بإقامة التحالف العسكري الثلاثي مع اليابان وجمهورية كوريا، مما أدى في النهاية إلى ظهور النسخة الآسيوية من منظمة حلف شمال الأطلسي، وهي السبب الجذري للحرب والعدوان. وهذا ليس تهديدا مجازيا أو كيانا وهميا، بل هو أسوأ تهديد فعلي. وبالنظر إلى الوراء، كانت البشرية تتطلع إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية منذ ظهور تلك الأسلحة. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي ضحية مباشرة للابتزاز النووي الذي يعود تاريخه إلى الحرب الكورية في عام 1950، بذلت أيضا جهودا مستمرة محبة للسلام لجعل شبه الجزيرة الكورية والمنطقة خاليتين من الأسلحة النووية. ولكن الولايات المتحدة دأبت على تصعيد التهديدات النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مدى عقود، متجاهلة جميع مقترحاتنا المحبة للسلام لمجرد اختلاف في الأيديولوجية والنظم.

ولذلك، أُعد بناؤنا الاشتراكي العدة لمواجهة عقبات وصعوبات كبيرة. حتى وجود دولتنا ذاته تعرض لحالات طوارئ حرجة عدة مرات. ونتيجة لذلك، آمنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشدة بالفلسفة القائلة إنه ينبغي التصدي بالمثل للتهديدات النووية للقوات المعادية. ونرى أيضا أنه من الضروري ضمان ألا يعبث أحد بأصولنا الاستراتيجية الداخلية. إن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساتلا عسكريا معترفا به ممارسة مبررة لحق الدفاع عن النفس والحق في الدفاع عن سيادتنا وسلامة أراضينا. وننصح باتباع نهج أكثر هدوءا دون مواجهة وإلقاء نظرة فاحصة على المواد ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة وصكوك الفضاء الخارجي.

إن الولايات المتحدة تدفع الأزمة الأوكرانية إلى حافة حرب نووية عالمية بتزويد أوكرانيا بالقنابل العنقودية وغيرها من الأسلحة الهجومية الفتاكة. واختلاق الولايات المتحدة وقواتها التابعة صفقات أسلحة لا وجود لها عمل وقح ومشين. وليس للولايات المتحدة أي حق قانوني أو مبرر أخلاقي للتشهير بالتعاون الطبيعي بين الدول ذات السيادة. فتنمية الصداقة والتعاون بين الدول حق مشروع لدولة ذات سيادة. وعلى وجه الخصوص، لا يحق لجمهورية كوريا، التي سلمت قيادها العسكري للولايات المتحدة بوصفها تابعا للنظام الاستعماري لذلك البلد، أن تتدخل في القرار السيادي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بإطلاق ساتل وتنمية العلاقات الودية مع روسيا. ويجب على الولايات المتحدة وجمهورية كوريا أن تضعا في اعتبارهما أنهما إذا واصلتا اتباع سياسة عدائية وتصادمية متزايدة باستمرار تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنهما لا محالة ستواجهان حالة صادمة من انعدام الأمن أكثر من أي وقت مضى.

ومن المؤسف أن الاتحاد الأوروبي لا يلوم إلا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ممارستها المشروعة لحق سيادي، بينما يغض الطرف عمدا عن الاستفزازات العسكرية المستمرة بلا هوادة من جانب الولايات المتحدة، والتي تضعف السلام والاستقرار. ومن الواضح أنها تتويج لازدواجية المعايير. إن ادّعاءات الاتحاد الأوروبي ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن الممارسة المبررة لحق سيادي تشكل تحديا صريحا لسيادة بلدي وعملا صارخا من أعمال التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. وإذا استمر الاتحاد الأوروبي في الترويج للمعايير المزدوجة والتحيز البغيض، اللذين يخلوان من الإنصاف والحياد ويتناقضان مع استقلاله في سياسته الخارجية الذي يروج له كثيرا، وفي السعي الأعمى إلى سياسته العدائية، فعليه ألا يتوقع إلا تصعيدا في الحلقة المفرغة للتوترات في شبه الجزيرة الكورية وفي بقية المنطقة خلافا لرغبات المجتمع الدولي.

السيد غربانبور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لممارسة حق وفدي في الرد على البيان غير المقبول الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية ضد بلدي.

نحن نرفض تلك البيانات الخاطئة. والحقيقة هي أن أقوى أنشطة التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفذها دون انقطاع هي تلك التي تنفذ في المنشآت النووية الإيرانية. وعلى هذا الأساس، من المتوقع ألا يُغفل هذا التعاون المستمر والعميق بحسن نية من جانب جمهورية إيران الإسلامية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبعد خمس سنوات من انسحاب الولايات المتحدة غير القانوني من خطة العمل الشاملة المشتركة، وعلى الرغم من الاعترافات المتكررة من جانب سلطات الولايات المتحدة بفشل الجزاءات وعدم فعاليتها في عرقلة توسيع برنامج إيران النووي السلمي، لم توقف الولايات المتحدة بعد فرض جزاءات غير قانونية على جمهورية إيران الإسلامية.

وينبغي أن يكون هناك تمييز واضح بين الالتزامات القانونية للدول الأعضاء بموجب اتفاقات الضمانات ذات الصلة وتعهداتها الطوعية. ولم تكن أنشطة التحقق والرصد المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة طوعية ولا ترتبط بأي شكل من الأشكال باتفاقية الضمانات الشاملة.

ولذلك، فمن غير المنطقي ولا من المقبول تماما محاولة ربطها مرارا بمسائل مُدّعاة. وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى أن التعاون الواسع النطاق الحالي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي ألا يعتبر أمرا مفروغا منه وينبغي ألا يتأثر سلبا باتباع أجندات سياسية قصيرة النظر.

في الختام، وكما بينت جمهورية إيران الإسلامية بالفعل، نحن نواصل الوفاء بالتزامنا وفقا لاتفاق الضمانات الشاملة ونبذل قصارى جهدنا لتمكين الوكالة من الاضطلاع بأنشطة التحقق في إيران بسلاسة. وقد أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الملأ عن جميع المواد والأنشطة النووية الإيرانية وتحققت منها. وجمهورية إيران الإسلامية، التي يجرى فيها أكبر عدد من عمليات التفتيش على ضمانات برنامجها النووي السلمي، لديها سجل مثالي من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد كين سونغون (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يجد وفدي نفسه مضطرا إلى أخذ الكلمة ردا على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

فيما يتعلق بالمسألة النووية، ذُكرت مشروعية المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرات عديدة، ولذلك سأتوخى الإيجاز بشأن تلك النقطة. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد في العالم الذي أجرى تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين، وهي على استعداد لإجراء تجربة نووية أخرى في أي وقت. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملزمة، بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وهذا التزام.

وفيما يتعلق بالمناورات العسكرية، فمن واجبنا، كحكومة مسؤولة، أن نحمي أرواح مواطنينا وسلامتهم من التهديدات العسكرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالحفاظ على موقف قوي مشترك للدفاع

والردع. وتهديدات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتزايدة باستمرار بالقذائف النووية غير المشروعة هي ذاتها السبب في أننا نعزز التعاون الممتد في مجال الردع، وليس العكس. وهو رد مشروع على استمرار سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التصعيدي والخطير، بما في ذلك تهديدها الصريح باستخدام الأسلحة النووية. إن تعاوننا يمتثل امتثالا تاما للنظام العالمي لعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالسواتل، نود أن نوضح أن أي عملية إطلاق تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية، بغض النظر عما تحمله، يمكن أن تسهم في إحراز مزيد من التقدم في تكنولوجيا القذائف التسيارية القادرة على إيصال الأسلحة النووية. ومع كل اختبار، تقترب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تحقيق هدفها. ولهذا السبب اتخذ مجلس الأمن العديد من القرارات التي تحظر أي نشاط باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وأيا كان ما تقوله الرواية الخادعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن عمليات الإطلاق هذه لا تندرج في فئة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

أما بخصوص التعاون العسكري المحتمل بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي، فقد سمعنا للتو عبارة "تعاون عسكري غير موجود" قالها علنا وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحيط علما على النحو الواجب، وسيراقب المجتمع الدولي عن كثب ليرى ما إذا كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستفي بما وعدت. وخلاف ذلك، ستُحاسَب.

السيد كيم إن تشوي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفدي مضطر إلى ممارسة حقه الثاني في الرد على حق الرد الذي مارسه ممثل جمهورية كوريا.

إننا نواجه الواقع بحزم ونولي اهتماما لكون أن الواقع الأكثر إلحاحا الذي نواجهه هوالتدريبات العسكرية المشتركة الضخمة والمتكررة، ونشر الأصول الاستراتيجية النووية دون انقطاع، وعقد اجتماع لفريق استشاري نووي بهدف التخطيط لاستخدام الأسلحة النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وظهور غواصة نووية محملة بأسلحة نووية استراتيجية لأول مرة منذ 40 عاما. ولما كانت المناورات العسكرية المشتركة الضخمة التي تشمل جميع أنواع الأصول الاستراتيجية النووية تجري دون انقطاع في ظل سيناريوهات الحرب لاحتلال مدينة عاصمة وعزلها وقطع رأسها، فكيف يمكن تبرير تلك المناورات على أنها ذات طابع دفاعي؟ أي دولة تلك التي ستقف مكتوفة الأيدي وهي تشاهد وسائل الضربة النووية يجري نشرها أمام أعينها وسط نوبات نهاية النظام المزعومة؟

إن الأعمال الرعناء التي ترتكبها الولايات المتحدة وجمهورية كوريا لها أثر مدمر لا يمكن تدارك عواقبه على الأوضاع السياسية والعسكرية الإقليمية وعلى الهيكل الأمني لأنها تدفع الحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى صراع مسلح فعليا. ونظرا للظروف السائدة، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مطالبة بشكل عاجل بالعمل بوتيرة أسرع لبناء قدراتها للدفاع عن نفسها بصورة منيعة. نحن نراقب عن كثب الخطاب الاستفزازي للتهديدات والأعمال العسكرية الاستعراضية للولايات المتحدة وعصبة العسكريين في جمهورية كوريا. وتحتفظ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالحق في الرد بحزم على أي عمل ينتهك سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا تقريبا الوقت المتاح لهذه الجلسة. أود أن أذكّر الوفود مرة أخرى بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة ستغلق غدا الثلاثاء، 3 تشرين الأول/أكتوبر، الساعة 18/00. وعلى جميع الوفود الراغبة في أخذ الكلمة أن تبذل قصارى جهدها لتسجيل أسمائها في القائمة قبل ذلك الموعد النهائي.

ستعقد الجلسة المقبلة للجنة صباح الغد في تمام الساعة 10/00 في قاعة الاجتماعات هذه، حيث تواصل اللجنة مناقشتها العامة. وأناشد جميع الوفود أن تتقيد بالموعد المحدد حتى نتمكن من المضي قدما في عملنا في الوقت المناسب.

رُفعت الجلسة الساعة 12/55.